مصرف ليبيا المركزي
CENTRAL BANK OF LIBYA

التقرير السنوي

الرابع والستون
السنة المالية

2020

مصرف ليبيا المركزي

التقرير السنوي

الرابع والستون

السنة المالية

2020

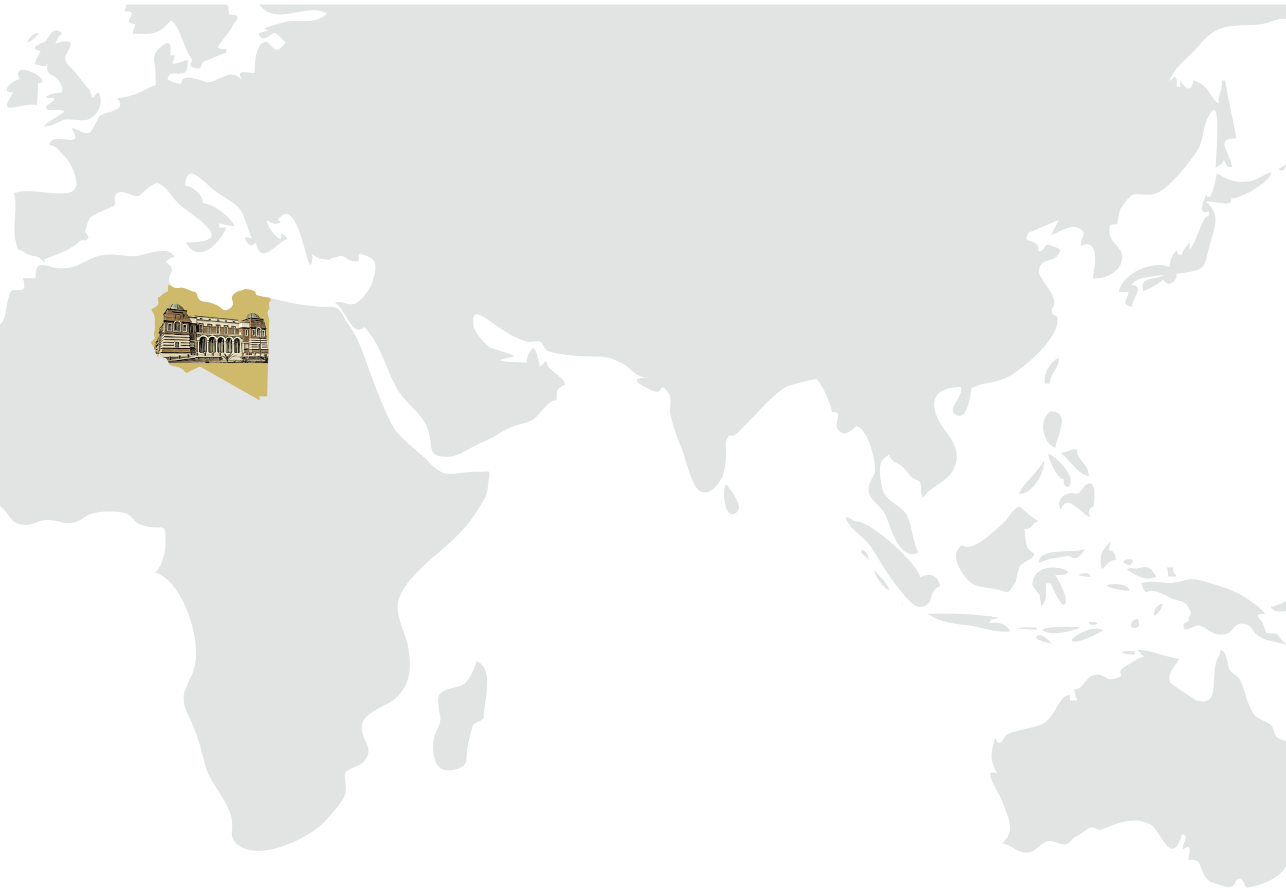

- حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2020
- صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويُسْمح الإقتباس من هذا التقرير، والرُجوع إليهِ، شريطة ذكر المصدر.

- تُوجّه جميع المُراسلات المُتَعَلِّقة بِهذا التقرير إلى إدارة البُحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العُنوان التالي:
- ص.ب 1103 طرابلس – ليبيا
- بريد إلكتروني: ecorestat@cbl.gov.ly
- الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly

بسم الله الرحمن الرحيم

مصرف ليبيا المركزي

الإدارة العامة / طرابلس

هاتف : 9 / 3333591-21 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 4441488 – 21 (218) +

السويفت :CBLJLYLXXXX

الموقع الإلكتروني : www.cbl.gov.ly

الفروع

فرع بنغازي :

هاتف : 8/ 9091161 – 61 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 9091169 – 61 (218) +

فرع سرت :

هاتف : 4 / 63750 – 54 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 5265142 – 54 (218) +

فرع سبها :

هاتف : 3/ 627771 –71 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 621800 – 71 (218) +

إدارة البحوث والإحصاء

هاتف : 4773901 –21 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 4773903 – 21 (218) +

بريد إلكتروني : ecorestat@cbl.gov.ly

المحتويات

تقديم 1

الجزء الأول
التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية 5

● النمو الاقتصادي 5

● أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية 9

● التطورات النفطية الدولية 10

– أسعار النفط 10

– العرض 11

– الطلب 13

ثانياً : التطورات الاقتصادية العربية 14

الجزء الثاني
التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً : القطاع الحقيقي

● الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 18

● الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 18

● الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم 23

● التطورات النفطية المحلية 25

ثانياً : المالية العامة

● المالية العامة لعام 2020 31

– الموقف التنفيذ للترتيبات المالية للسنة المالية 2020 31

– الإيرادات 32

– النفقات 34

ثالثاً : القطاع الخارجي

- ميزان المدفوعات 37
  - الحساب الجاري 37
  - الحساب الرأسمالي والمالي 41
  - الميزان الكلي 41
- التجارة الخارجية 44

رابعاً : التطورات النقدية

- التطورات النقدية 53
  - القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها 53
  - عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه 55
  - مقاصة الصكوك 57
- مصرف ليبيا المركزي 58
  - جانب الأصول 58
  - جانب الخصوم 59
- أنشطة إدارات مصرف ليبيا المركزي 62
- الميزانية المجمعة للمصارف التجارية 73
  - جانب الأصول 76
  - جانب الخصوم 79
- المصرف الليبي الخارجي 83

تقديم

يستعرض هذا التقرير بشكل موجز أهم التطورات الاقتصادية والمالية على المستوى الدولي والمحلي خلال عام 2020، حيث يستعرض الجزء الأول منه التّطوّرات الاقتصادية والمالية على المستوى الدّولي، أما الجزء الثّاني من التّقرير فيستعرض التّطورات الاقتصادية والمالية على المستوى المحلي خلال عام 2020، وأهم الإجراءات والسياسات التي تم اتخاذها خلال الفترة موضوع التقرير.

فعلى المستوى الدّولي، أثّر فيروس كورونا على مجريات الاقتصاد العالمي، حيث فرضت دول العالم قيودًا اجتماعية وأغلقت العديد من الأنشطة الاقتصادية لمكافحة انتشار فيروس كورونا. وفي ظلّ ذلك شهدت اقتصادات العالم انخفاضًا حادًا في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما جعل الحكومات تسارع إلى إطلاق إجراءات دعم لمواطنيها وللشركات المتضرّرة من الجائحة، التي عصفت بالاقتصاد العالمي بشكل أقوى من الأزمة المالية في 2008. انكمش فيها الاقتصاد العالمي بنسبة (5.2%) عام 2020، وشهدت الاقتصادات المتقدمة انكماشًا في نشاطها الاقتصادي بنسبة 7% في عام 2020.

أمّا على الصّعيد المحلّي، فقد واجه الاقتصاد الليبي العديد من التحديات خلال عام 2020، منها اضطرابات قطاع النفط والغاز، واستمرار انقسام مؤسسات الدولة، إلى جانب الصراعات السياسية واضطراب الوضع الأمني. حيث كان أداء الاقتصاد الليبي هو الأسوأ منذ عدة سنوات، إذ توقّف إنتاج النفط لمدة 9 أشهر، بدءًا من 17 يناير 2020، ناهيك عن انخفاض أسعاره إلى أدنى مستوى له في الأسواق الدولية، مما ترتبّ عليه إنهاك الاقتصاد غير المتنوع، والذي يعتمد على النفط والغاز. وقد قُدّرت الإيرادات المالية المفقودة من جراء إقفال الموانئ بحوالي 11 مليار دولار أمريكي، كما تأثرت ليبيا، كغيرها من الدول، بجائحة كورونا، سواء كان ذلك بشكل مباشر من خلال تدني إيرادات النفط الخام بسبب انخفاض أسعاره إلى مستويات غير مسبوقة، أو بشكل غير مباشر من خلال الضرر الذي لحق بالأمن الوظيفي في القطاع الخاص. بالتالي، لجأت حكومة الوفاق الوطني إلى تغطية احتياجاتها التمويلية بالاقتراض من مصرف ليبيا المركزي، حيث بلغ إجمالي التمويل عام 2020 حوالي 26.7 مليار، وفي نهاية عام 2020 عمل مصرف ليبيا المركزي على وضع آلية تم من خلالها معالجة الاختلالات في سعر الصرف، ولعلّ من أهمها إزالة التشوهات

في سعر الصرف وذلك من خلال عملية توحيد سعر صرف الدينار الليبي وإعادة تقييمه وفق الوضع الراهن، حيث تم تخفيض قيمة الدينار الليبي أمام وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 70.0%، ليصبح كل دينار ليبي يعادل 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة.

أمّا فيما يتعّلق بوضع الميزانية العامة (الترتيبات المالية) لعام 2020، فقد صدر عن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني القرار رقم (208) لعام 2020 بشأن إقرار ترتيبات مالية للعام المالي 2020، حيث قُدّرت فيه الموارد والنفقات العامة بمبلغ وقدره 38.5 مليار دينار. وبالرغم من ضبط معدلات الإنفاق العام عند مستويات مقبولة، إلا أن استمرار السياسة المالية التوسعية للإنفاق العام لا يزال يهدد الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية في المدى المتوسط والطويل، خصوصًا في ظل استمرار توجيه الإنفاق العام إلى النفقات الاستهلاكية التي تستحوذ على قرابة 95.0% من إجمالي الإنفاق العام.

ونتيجة لتوّقف إنتاج النفط الخام لعدة أشهر، فقد انعكس ذلك بشكل سلبي على وضع الميزانية العامة مقارنةً بعام 2019، حيث تقلصّت إيرادات الميزانية لتصل إلى 23.5 مليار دينار مقابل 57.4 مليار دينار عام 2019، منها 5.3 مليار دينار إيرادات نفطية، مشكلةً ما نسبته 22.5% من إجمالي الإيرادات، بينما شكّلت إيرادات مبيعات النقد الأجنبي ما نسبته 65.1% من إجمالي الإيرادات، أي ما قيمته 15.3 مليار دينار، فيما بلغت نسبة الإيرادات الأخرى 12.4%، لتسجّل الترتيبات المالية لعام 2020 عجزًا يُقدّر بنحو 26.7 مليار دينار.

وفيما يخص أداء القطاع الخارجي، تشير بيانات ميزان المدفوعات إلى استمرار العجز في الميزان الكلي، حيث بلغ نحو 11.1 مليار دينار مقابل عجز بلغ 716.9 مليون دينار خلال عام 2019، ويُعزى ذلك لعجز الحساب الجاري، والذي بلغ نحو 6.6 مليار دينار، مقابل فائض بلغ 6.7 مليار دينار في عام 2019. في حين سجّل الحساب الرأسمالي والمالي تدفقًا ماليًا للخارج بلغ 6.7 مليار دينار في عام 2020، مقابل تدفق مّاليّ للخارج بلغ 4.7 مليار دينار في عام 2019.

وعلى صعيد التطورات النقدية والمصرفية، فقد شهد عرض النقود بالمفهوم الواسع على أساس سنوي ارتفاعًا بمقدار 16.8 مليار دينار، أي بنسبة ارتفاع بلغت 15.5% ليصل إلى

125.5 مليار دينار مقابل 108.7 مليار دينار في نهاية عام 2019، وقد بلغ رصيد العملة خارج المصارف حوالي 39.7 مليار، أي ما نسبته 32.3% من عرض النقود.

أما على المستوى المصرفي، فقد أظهر إجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2020 (عدا الحسابات النظامية) ارتفاعًا ليصل إلى نحو 199.3 مليار دينار، مقابل 185.7 مليار دينار في نهاية عام 2019، حيث سجلت أصول إصدار العملة ارتفاعًا لتصل في نهاية العام موضوع التقرير إلى 40.8 مليار دينار، مقابل 39.0 مليار دينار في نهاية عام 2019، وبلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية نحو 158.5 مليار دينار في نهاية عام 2020، مقابل 146.6 مليار دينار عام 2019.

أما بخصوص المصارف التجارية، فقد أظهرت الميزانية المُجمّعة ارتفاع إجمالي الأصول داخل الميزانية بنسبة 12.0% لتصل إلى 126.1 مليار دينار في نهاية عام 2020، مقابل 112.6 مليار دينار في نهاية عام 2019. أما رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة من قبل المصارف التجارية فقد ارتفع من 16.7 مليار دينار في نهاية عام 2019 إلى 16.8 مليار دينار في نهاية عام 2020. أما ودائع العملاء لدى المصارف التجارية فقد ارتفعت من 88.9 مليار دينار في نهاية عام 2019 إلى 102.2 مليار دينار في نهاية عام 2020، بمعدل بلغ 9.3.%

ممّا تقدّم ذكره، فإن مصرف ليبيا المركزي يوجّه الشكر إلى كافة مؤسسات الدولة، ويُشيد بالجهود المبذولة خلال عام 2020، والتي من خلالها تمكّن من تحقيق بعض الأهداف المالية والاقتصادية، أهمها التحسّن الملحوظ في قيمة الدينار الليبي في السوق الموازي، وتراجع المستوى العام للأسعار، وغيرها من المؤشرات الأخرى، ويأمل المصرف تكثيف المزيد من الجهود خلال عام 2021 بين مؤسسات الدولة، لإقرار حزمة من الإجراءات الأخرى، لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى الطويل.

والله ولي التوفيق

مصرف ليبيا المركزي

الجزء ا

التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

أولاً:التطورات الاقتصادية الدولية

- **النمو الاقتصادي :**

تغيّر العالم بصورة مفاجئة في النصف الأول من عام 2020، حيثُ فرضت دول العالم قيودًا اجتماعية وأُغلقت العديد من الأنشطة الاقتصادية لمكافحة انتشار فيروس كورونا. وفي ظلّ ذلك، شهدت اقتصادات العالم انخفاضًا حادًّا في الناتج المحلي الإجمالي، وسارعت الحكومات إلى إطلاق إجراءات دعم لمواطنيها وللشركات المتضرّرة من الجائحة، التي عصفت بالاقتصاد العالمي بشكل أقوى من الأزمة المالية في 2008. وانكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 5.2% في عام 2020، وشهدت الاقتصادات المتقدمة انكماش نشاطها الاقتصادي بنسبة 7.0% في عام 2020. ومن جانب آخر، فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة 3.6%، متسبّبًا في سقوط الملايين في براثن الفقر المدقع. لم يشهد الاقتصاد العالمي أزمة مثل تلك التي تسبب فيها انتشار فيروس كورونا المستجد، حيثُ طالت التداعيات كافة مناحي الاقتصاد، وقُدِّرت الخسائر جرّاء ذلك بنحو 28 تريليون دولار، حسبما ذكر صندوق النقد الدولي في آخر إحصاءاته، فضلًا عن تباطؤ معدّلات نموه، وضرب مقومات العرض والطلب، بسبب فرض قيود الحجر الصحي، وحالة الذعر لدى المستهلك، في ظل التوقعات باستمرار آثار تلك الأزمة لسنوات عديدة.

ومن جهة أخرى، فاقمت جائحة كورونا بشكل كبير جدًا مخاطر الديون السيادية، وديون القطاع الخاص في الاقتصادات الصاعدة والبلدان النامية تحديدًا، حيثُ أدّى النمو الضعيف إلى زيادة أعباء الديون وتراجع قدرة المقترضين على خدمة أعباء الديون. ويُقدِّر البنك الدولي أن تؤدي مشكلة الديون إلى تفاقم تباطؤ النمو العالمي المتوقَّع على مدى العقد المقبل، بسبب انخفاض الاستثمار والتوظيف والعمالة في العديد من الاقتصادات المتقدّمة.

في الولايات المتحدة الأمريكية، انكمش الاقتصاد الأمريكي بأقصى وتيرة له منذ الحرب العالمية الثانية، حيث أدّى وباء فيروس كورونا إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار التجاري، وأظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع أن التعافي من الوباء يفقد زخمه مع نهاية العام، وسط تجدد الإصابات بفيروس كورونا، واستنفاد ما يقرب من 3 تريليونات دولار من أموال الإغاثة من الحكومة. كما انكمش الاقتصاد بنسبة 3.5% في

عام 2020، وهو أسوأ أداء منذ عام 1946. جاء ذلك بعد نمو بلغ 2.2% في عام 2019 وكان أول انخفاض سنوي في الناتج المحلي الإجمالي منذ ركود 2007–2009. عانى كل قطاع تقريبًا، باستثناء الحكومة وسوق الإسكان، من انخفاض في الإنتاج العام الماضي. وكان الانخفاض بنسبة 3.9% في الإنفاق الاستهلاكي هو الأكبر منذ عام 1932، ودخل الاقتصاد في حالة من الركود في فبراير الماضي. وفي الربع الرابع، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي 4.0%، حيث أدّت الجائحة، بالإضافة إلى عدم وجود حزمة إنفاق أخرى، إلى تقليص الإنفاق الاستهلاكي، وطغى جزئيًا على التصنيع القوي وسوق الإسكان.

وفي منطقة اليورو، تشير البيانات إلى أن ديون منطقة اليورو ارتفعت في العام الماضي، إذ اقترضت الحكومات الأوروبية بكثافة لإبقاء اقتصاداتها نشطة خلال إجراءات العزل العام الهادفة لمكافحة جائحة فيروس كورونا. إن الدين الحكومي المجمّع في دول منطقة اليورو البالغ عددها 19، قفز من 1.24 تريليون يورو إلى 11.1 تريليون، أي ما يعادل 98% من ناتجها المحلي الإجمالي في العام الماضي، بعد أن كان 83.9% في 2019، إذ بلغ العجز 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كان 0.6%. وسجّلت اليونان، التي تعاني بالفعل من الديون المتراكمة بعد أزمة ديونها السيادية، زيادة في اقتراضها بواقع 25 نقطة مئوية العام الماضي، ممّا وصل بالتزاماتها إلى 341 مليار يورو، أو ما يعادل 205.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى دين في أوروبا مقارنة بحجم الاقتصاد.

وسجّلت إيطاليا ثاني أكبر دين إلى الناتج المحلي الإجمالي بواقع 155.8%، بزيادة 21.2 نقطة مئوية مقارنة بعام 2019، لكنها كانت أشد الدول المثقلة بالدين في أوروبا بالمعايير المطلقة، بدين حجمه 2.57 تريليون يورو. وسجّلت ألمانيا، أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، ارتفاع دينها عشر نقاط مئوية إلى 69.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وسجّلت فرنسا، ثاني أكبر اقتصاد بالمنطقة، زيادة 18 نقطة مئوية إلى 115.7% من الناتج المحلي.

وتنص قوانين الاتحاد الأوروبي، المعلّقة حاليًا بسبب الجائحة، على أن تسعى الحكومات جاهدًة كي لا يزيد الدين العام عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما يتعلّق بالاقتصاد الصيني، فقد نما الاقتصاد الصيني بنسبة 2.3% خلال عام 2020، على الرغم من التبعات السلبية لجائحة كورونا، ليكون الاقتصاد العالمي الوحيد الذي لم يسجل انكماشًا خلال العام الماضي. وإن النمو المحقّق جاء فوق التوقعات التي

أعلنتها مؤسسات دولية، بالرغم من تضرر الاقتصاد المحلي بشدة خلال الربع الأول 2020، مع تسارع تفشي جائحة كورونا، تنفيذ غلق قسري لغالبية المرافق الحيوية في البلاد. وعلى أساس سنوي، تسارع نمو الاقتصاد الصيني ليسجل نموًا قدره 6.5% خلال الربع الأخير من العام الماضي، مقارنة مع 4.9% خلال الربع الثالث، مع تزايد الطلب على الاستهلاك، وزيادة الاستثمارات. وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للصين خلال العام الماضي 15.42 تريليون دولار أمريكي، بمتوسط نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي 10 آلاف دولار. كما أن سوق العمل في الصين ظلّ مستقرًا خلال 2020، حيث وصل معدل البطالة على أساس المسح في المناطق الحضرية إلى 5.6%، وهو أقل من الهدف السنوي البالغ 6.0%. وتم خلق إجمالي 11.86 مليون فرصة عمل جديدة في المناطق الحضرية خلال 2020، مما شكّل 131.8% من الهدف المحدد للعام بأكمله.

أما منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد استجابت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لجائحة وباء كورونا باتخاذ إجراءات سريعة وصارمة للتخفيف من انتشار الجائحة ومن حدّة آثارها. وقد تضررت البلدان المصدّرة للنفط على وجه الخصوص بدرجة عالية من "الصدمة المزدوجة" التي اقترن فيها الأثر الاقتصادي لحالات الإغلاق العام بما ترتّب على ذلك من هبوط حاد في الطلب على النفط وفي أسعاره. وبينما تظلّ الأولويات العاجلة متمثّلة في احتواء الأزمة الصحية، والتخفيف من وطأة خسائر الدخل، والتوسّع في الإنفاق الاجتماعي، فلا بد أن تبدأ الحكومات أيضًا بوضع الأسس للتعافي وإعادة البناء بقوة أكبر، وذلك بسبل منها التصدّي لتوابع الأزمة وتعزيز الاحتواء.

وبعد مرور عام على بداية جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، دخل السباق بين اللقاح والفيروس مرحلة جديدة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ومن المتوقّع أن يكون مسار التعافي في عام 2021 طويلًا ومتباينًا. فستختلف الآفاق كثيرًا فيما بين البلدان، تبعًا لمسار الجائحة، ونشر اللقاح، ومواطن الهشاشة الأساسية، والتعرّض للنشاط السياحي والقطاعات التي تتطلّب مخالطة كثيفة مباشرة، وحيّز التصرف أمام السياسات وما تتّخذه من إجراءات.

جدول رقم (1): معدلات النمو الحقيقية في العالم

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2019	2020
العالم:	**2.9**	**-5.2**
البلدان الصناعية:	**1.7**	**-7.0**
الولايات المتحدة الأمريكية	2.3	-3.5
دول منطقة اليورو	1.2	-3.7
اليابان	0.7	-4.5
المملكة المتحدة	1.4	-9.4
دول صناعية أخرى	1.6	-5.2
البلدان النامية والأسواق ناشئة أخرى (*):	**3.7**	**-2.0**
بلدان وسط وشرق أوروبا	**2.1**	**-1.8**
آسيا	**5.5**	**-0.9**
– الصين	6.1	2.3
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	**1.2**	**-2.8**
– المملكة العربية السعودية	0.3	-4.1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**0.1**	**-6.9**
إفريقيا جنوب الصحراء	**3.1**	**-1.7**

المصدر : صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصادي العالمي، يناير 2022

الأسواق الناشئة تشمل: البرازيل، بولندا، تشيلي، جنوب إفريقيا، جمهورية التشيك، كوريا الجنوبية، كولومبيا، المجر، المكسيك

شكل رقم (1): معدلات النمو الحقيقية في العالم

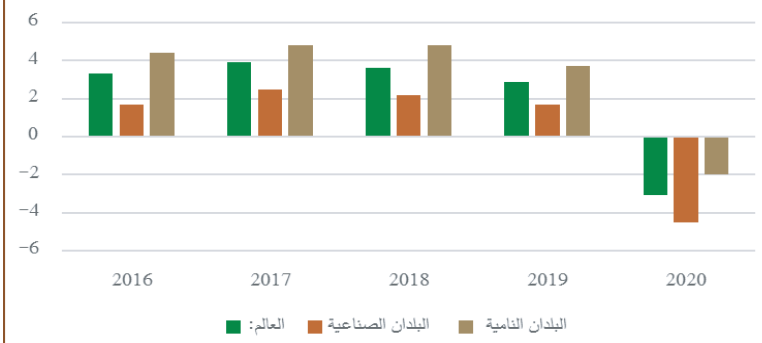

المصدر : صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصادي العالمي، يناير 2022

- **أسعار صرف العملات الدولية والرئيسية:**

انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية مقابل بعض العملات الرئيسية خلال العام 2020، حيث انخفض الدولار الأمريكي مقابل اليورو ليصل سعر صرفه 0.8447 يورو لكل دولار، مقابل سعر صرف بلغ 0.8937 يورو لكل دولار عام 2019، وفي المقابل، ارتفع الدولار مقابل اليوان الصيني بنسبة بلغت 2.0%، ليصل سعر صرفه إلى 6.9862 يوانًا لكل دولار، مقابل سعر صرف بلغ 6.9870 يوانًا لكل دولار عام 2019. وتعود أسباب ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي أمام اليوان الصيني إلى العديد من العوامل، كان من أهمها قرار البنك المركزي الصيني بتخفيض العملة لدعم الصادرات.

وفي خطوة طارئة وجريئة لدعم الاقتصاد الأمريكي خلال تفشي فيروس كورونا، أعلن مجلس الاحتياطي الفيدرالي عن قراره بخفض سعر الفائدة بالقرب من الصفر. في حين خسر الدولار الأمريكي مقابل الفرنك السويسري بنسبة 19.7% من قيمته، بينما ارتفع الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني والجنيه الإسترليني بنسبة بلغت 36.8% و22.3% على التوالي، ليصل سعر صرف الدولار أمام الين إلى 149.255 ينًا، مقابل 109.120 ينًا خلال عام 2019، وذلك بسبب الإجراءات المتّبعة من قبل بنك اليابان المركزي بإبقاء أسعار الفائدة سلبية، مما أثّر سلبًا على قيمة الين الياباني في الأسواق العالمية.

جدول رقم (2): أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية

"وحدات من العملة لكل دولار"

العملة	2019	2020
اليورو	0.8937	0.8447
الجنيه الإسترليني	0.7621	0.9317
الين الياباني	109.120	149.255
الفرنك السويسري	0.9716	0.7803
اليوان الصيني	6.9870	9.6862

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

- **أسعار النفط :**

شهدت أسواق النفط العالمية خلال عام 2020 انخفاضًا كبيرًا في أسعار النفط الخام نتيجة تفشي وباء فيروس كورونا، وقد استقر متوسط سعر النفط الخام منذ ذلك الحين عند سعر 41.37 دولارًا للبرميل، مقارنة بـ 64.1 دولارًا عام 2019. وقد أدّت سياسات احتواء الفيروس والإغلاق التي مارستها حكومات أغلب الدول إلى تراجع الطلب وزيادة المعروض، بالتالي انخفاض الطلب العالمي على النفط، وترك أثرًا سلبيًا على تلك البلدان التي تعتمد عائداتها على النفط.

كان تراجع أسعار النفط مصدر قلق كبير لبلدان منطقة الشرق الأوسط ودول الخليج على وجه الخصوص لاعتمادها بشكل أساسي على الإيرادات النفطية لتغطية نفقاتها، حيث اضطرت العديد من دول الخليج للشروع في تنويع اقتصاداتها عوضًا عن الاعتماد على النفط.

حيث تقلّص اقتصادها بنسبة 5.3% و8.2% على التوالي، وارتفعت نسبة البطالة أيضًا إلى 15.4%، مما يعكس التأثير المستمر لأسعار النفط المنخفضة جرّاء انخفاض الطلب.

وبالنسبة لأسواق النفط العالمية، فإن زيادة إنتاج النفط الأمريكي لا تعني بالضرورة استقلال الولايات المتحدة عن السوق العالمية وعن علاقاتها بمنتجي الشرق الأوسط، حيث أبرزت حرب الأسعار بين السعودية وروسيا في مطلع هذا العام أن الولايات المتحدة ستتأثر بذلك بشكل مباشر. وفي هذا الصدد، كان لقيام المملكة العربية السعودية بإغراق أسواق النفط الرخيص بعد رفض روسيا تخفيض إنتاجها أثر كبير على شركات النفط الصخري الأمريكي، التي أصبحت على وشك إعلان إفلاسها وتسريح مئات الموظفين منها.

ومع ذلك، ونتيجة التدخل الأمريكي، تم جمع الفرقاء (السعودية وروسيا) إلى طاولة الحوار لإجراء المفاوضات للخروج من أزمة هبوط أسعار النفط، التي دفع ثمنها الجميع بلا استثناء. حيث جاء هذا التدخل نتيجة قناعة الولايات المتحدة بأن استمرار انهيار أسعار النفط بهذا الشكل ليس من مصلحتها، بل يؤثر على الداخل الأمريكي أيضًا. بمعنى آخر، إن استمرار هذا الانهيار ليس من مصلحة الجميع. وفي الأخير، توصلت هذه المفاوضات إلى اتفاق أُطلق عليه اتفاق "أوبك بلس"، ويقضي هذا الاتفاق بتخفيض إنتاج النفط بمقدار 7.9 مليون برميل يوميًا لشهري مايو ويونيو، ويستمر التخفيض بنسب معيّنة للأشهر المتبقية وإلى نهاية عام2020.

عانت كل من المملكة العربية السعودية وروسيا من العواقب الاقتصادية لحربهما الإنتاجية، وكان الهدف من الصفقة دعم أسعار النفط واستعادة درجة من الحياة الطبيعية.

جدول رقم (3): متوسط أسعار النفط الخام لسلة الأوبك

"دولار للبرميل"

الفترة	2019	2020
الربع الأول	63.0	51.52
الربع الثاني	67.9	26.63
الربع الثالث	62.2	43.37
الربع الرابع	63.1	43.95
متوسط العام	**64.1**	**41.37**

المصدر: منظمة الاقطار المنتجة والمصدرة للنفط (الاوبك)، قاعدة بيانات الأسعار

- **العرض:**

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) انخفاضًا بنحو 6.44 مليون برميل يوميًا خلال عام 2020، أي بنسبة 6.44% مقارنة بعام 2019، ليصل إلى 93.67 مليون برميل في اليوم. ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التزام دول المنظمة باتفاق خفض الإنتاج القياسي لتحالف (أوبك+) الذي دخل مرحلته الثانية خلال عام 2020.

وعلى صعيد إمدادات دول الأوبك، فقد انخفضت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال عام 2020 بنحو 3.87 مليون برميل في اليوم، أي بنسبة 11.19% مقارنة بعام 2019. هذا وقد انخفضت إمدادات دول أوبك من النفط الخام خلال عام 2020 لتصل إلى 25.65 مليون برميل في اليوم، منخفضة بنحو 3.71 مليون برميل في اليوم مقارنة بالعام 2019، بينما انخفضت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفط غير التقليدية بمقدار 16 ألف برميل في اليوم مقارنة عمّا كانت عليه في عام2019.

جدول رقم (4): العرض العالمي من النفط الخام

"مليون برميل في اليوم"

المنطقة	2019	2020	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**30.04**	**29.12**	**-0.92**	**-3.06**
أمريكا الشمالية والجنوبية	25.81	24.7	-1.11	-4.30
أوروبا	3.71	3.9	0.19	5.12
دول المحيط الهادئ	0.52	0.52	0.00	0.00
دول خارج المنظمة:	**33.14**	**31.7**	**-1.44**	**-4.35**
الاتحاد السوفيتي سابقا	11.61	10.59	-1.02	-8.79
أوروبا	3.07	2.91	-0.16	-5.21
دول أوروبية أخرى	**0.12**	**0.12**	**0.00**	**0.00**
الصين	4.05	4.16	0.11	2.72
الهند	0.82	0.77	-0.05	-6.10
دول آسيوية أخرى	2.69	2.51	-0.18	-6.69
أمريكا اللاتينية	6.08	6.04	-0.04	-0.66
الشرق الأوسط	3.19	3.19	0.00	0.00
إفريقيا	1.51	1.41	-0.10	-6.62
منظمة الأوبك	**34.57**	**30.7**	**-3.87**	**-11.19**
نفط خام	29.36	25.65	-3.71	-12.64
غاز مسال	5.21	5.05	-0.16	-3.07
عائدات التكرار	**2.36**	**2.15**	-0.21	-8.90
إجمالي العرض العالمي	**100.11**	**93.67**	**-6.44**	**-6.43**

المصدر: تقرير سوق النفط الشهري "شهر يناير -2021" – منظمة الأوبك

- الطلب على النفط في الأسواق العالمية:

انخفض الطلب العالمي على النفط خلال عام 2020 بنحو 9.09 مليون برميل في اليوم مقارنة بعام 2019، أي بنسبة 9.1%، ليصل إلى 90.98 مليون برميل في اليوم، مقارنة بـ 100.08 مليون برميل في اليوم. ويُعزى ذلك إلى تقييد النشاط الاقتصادي، وقيود السفر، وإجراءات العزل التي فرضتها دول العالم للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد.

هذا، وانخفض طلب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال عام 2020 بحوالي 5.7 مليون برميل في اليوم، أي بنسبة 11.94% مقارنة بعام 2019، لينخفض طلب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى نحو 42.02 مليون برميل في اليوم، بينما انخفض طلب الدول النامية من النفط الخام بمقدار 2.91 مليون برميل في اليوم خلال عام 2020، أي بنسبة 8.77%، لينخفض طلب هذه المجموعة من الدول إلى 30.28 مليون برميل في اليوم، مقارنة بـ 33.19 مليون برميل في اليوم خلال عام 2019 .

جدول رقم (5): الطلب العالمي على النفط الخام

"مليون برميل في اليوم"

المنطقة	2019	2020	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**47.72**	**42.02**	**-5.7**	**-11.94**
أمريكا الشمالية والجنوبية	25.47	22.44	-3.03	-11.90
منها: الولايات المتحدة الأمريكية	20.65	18.35	-2.3	-11.14
أوروبا	14.31	12.44	-1.87	-13.07
دول المحيط الهادئ	7.93	7.14	-0.79	-9.96
إجمالي الدول النامية	**33.19**	**30.28**	**-2.91**	**-8.77**
دول آسيوية أخرى	9.06	8.13	-0.93	-10.26
الهند	4.99	4.51	-0.48	-9.62
أمريكا اللاتينية	6.59	6.01	-0.58	-8.80
الشرق الأوسط	8.2	7.55	-0.65	-7.93
إفريقيا	4.35	4.08	-0.27	-6.21
إجمالي الأقاليم الأخرى	**19.17**	**18.68**	**-0.49**	**-2.56**
الاتحاد السوفيتي سابقا	3.57	3.39	-0.18	-5.04
أوروبا الأخرى	0.76	0.7	-0.06	-7.89
دول يرو آسيوية	1.19	1.07	-0.12	-10.08
الصين	13.65	13.52	-0.13	-0.95
إجمالي الطلب العالمي	**100.08**	**90.98**	**-9.1**	**-9.09**

المصدر: تقرير سوق النفط الشهري "شهر يناير – 2021" – منظمة الأوبك

ثانياً: التطورات الاقتصادية العربية

تأثر الأداء الاقتصادي للدول العربية في عام 2020 بشكل ملموس بالتداعيات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وأثر هذا الوباء بشكل رئيسي على الأداء الاقتصادي في المنطقة العربية من خلال الانخفاض الحاد في حجم النشاط الاقتصادي، بسبب تأثير إجراءات الإغلاقات لاحتواء الوباء على عدد من القطاعات مثل السياحة والنقل وتجارة التجزئة وخدمات الضيافة مثل الفنادق والمطاعم والمقاهي. ونتج عن ذلك انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي، وتسجيل زيادة كبيرة في عجوزات الموازنات العامة والدين العام، نتيجة التدابير التي اتخذتها الدول للتخفيف من آثار الوباء على الصحة العامة، ودعم الشركات والعمال في القطاع الرسمي، وتقديم الإعانات الفورية للطبقات الفقيرة في شكل تحويلات نقدية وعينية، حتى لمن هم خارج شبكات الأمان الاجتماعي، وكذلك المؤسسات والأفراد العاملين في القطاع غير الرسمي.

إضافةً لما سبق، تأثرت الدول المصدّرة للنفط أيضًا بصدمة اقتصادية أخرى متمثلة في انخفاض الطلب على النفط، وهبوط أسعاره في الأسواق العالمية، وانخفاض إنتاجه في إطار اتفاقية "أوبك+" ما بين الدول أعضاء منظمة البلدان المصدّرة للبترول، والدول المصدّرة الرئيسية المنتجة للنفط من خارج المنظمة. أما الدول العربية الأخرى، فتأثرت أيضًا بانخفاض عائدات السياحة، وتراجع الطلب الخارجي نتيجة لتباطؤ النمو في اقتصادات أهم الشركاء التجاريين، وتباطؤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالإضافة إلى الجائحة، واصلت الأوضاع الداخلية تأثيراتها غير المواتية على الأداء الاقتصادي في بعض الدول العربية الأخرى.

وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة حوالي 2,432 مليار دولار عام 2020، مسجّلًا معدل انكماش قُدّر بحوالي 11.5% بالمقارنة مع عام 2019. وكنتيجة لتأثير الأوضاع المذكورة، انكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية عام 2020 بحوالي 5.5%، وهو انكماش لم تعرف الدول العربية مثله حتى في أعقاب الأزمة العالمية في عام 2009. وتُقدَّر الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في عام 2020 نتيجة للجائحة بحوالي 221 مليار دولار بالأسعار الثابتة لعام 2015. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي في كل

الدول العربية باستثناء مصر، التي كانت الدولة العربية الوحيدة التي حققت نموًا في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020.

تراجع الناتج في مجموعة الدول العربية المصدّرة الرئيسية للنفط بنسبة 6.7% عام 2020، وقد انكمش الناتج في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بنحو 5.0%. وانخفض الناتج في مجموعة الدول العربية الأخرى ذات الاقتصادات الأكثر تنوعًا بنسبة 2.7%. وتباينت نسب انكماش الناتج ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية حسب ظروف كل دولة، ودرجة تطبيقها لإجراءات الإغلاق والوقاية من انتشار الوباء. وتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من حوالي 6,695 دولارًا عام 2019 إلى حوالي 5,863 دولارًا في عام 2020، وتُرجم هذا الانكماش إلى تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحوالي 6.0%.

وارتفع متوسط معدل التضخم في الدول العربية، المُقاس بمعدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، من حوالي 5.4% عام 2019 إلى حوالي 19.6% عام 2020، نتيجة الارتفاعات القياسية لمعدلات التضخم في كل من السودان ولبنان وسوريا واليمن وليبيا، في ظل الظروف الصعبة التي عرفتها هذه الدول خلال عام 2020. أما في بقية الدول العربية، فظلّت معدلات التضخم بها منخفضة نسبيًا، وتراوحت بين حوالي 0.3% في الأردن و5.7% في كل من تونس ومصر، بينما شهد المتوسط العام للأسعار تراجعًا في كل من البحرين وفلسطين وعُمان والإمارات وقطر.

يُبيّن الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي تراجع حصة قطاع الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2020 إلى حوالي 17.3%، بالمقارنة مع 25.0% عام 2019، بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتراجع كميات إنتاجه في إطار اتفاقية "أوبك+"، وهو ما أثّر على الأداء الاقتصادي وعلى هيكل المساهمة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، حيث زادت مساهمة بقية القطاعات في الناتج.

وتُظهر معدلات النمو القطاعي بالأسعار الثابتة تأثر كل القطاعات بتبعات الجائحة، وكان قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق من أكثر

القطاعات تضررًا بالجائحة. كما تراجعت بنود الإنفاق الرئيسة خلال 2020 في معظم الدول العربية، وخاصة الاستهلاك العائلي والاستثمار، كما تأثر أداء الصادرات العالمية من السلع والخدمات، نتيجة انخفاض الطلب العالمي على مختلف السلع وخاصة النفط المرتبط بشكل رئيسي بتأثيرات الجائحة على حركة التجارة الدولية.

الجزء الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً: القطاع الحقيقي

- **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :**

تشير البيانات الأولية المتوفرة من وزارة التخطيط إلى أن النمو الاقتصادي في ليبيا شهد انخفاضًا حادًّا خلال عام 2020، وذلك نتيجة الانخفاض في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي بسبب إغلاق الموانئ النفطية، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 38.4%، مقابل معدل انخفاض بلغ حوالي 11.8% في عام 2019.

ويأتي هذا الانكماش كمحصلة لانخفاض معدل نمو الناتج المحلي النفطي بحوالي 52.9%، وانخفاض معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي بحوالي 18.6%. وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2020 (أسعار 2013) نحو 61.0 مليار دينار، مقابل 99.1 مليار دينار في عام 2019، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي النفطي الحقيقي حوالي 27.0 مليار دينار، كما بلغت قيمة الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي 34.0 مليار دينار.

وقد أدّى هذا التراجع الملحوظ في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 15,562.9 دينارًا خلال عام 2019، إلى 8,091.9 دينارًا خلال عام 2020.

- **الناتج المحلي الإجمالي الاسمي :**

سجّلت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال عام 2020 انخفاضًا بلغت نسبته 5.1%، ليصل إلى 109.5 مليار دينار، مقارنة بنحو 115.3 مليار دينار خلال عام 2019. ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض إنتاج وأسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، وذلك بسبب إغلاق الحقول والموانئ النفطية وتداعيات جائحة كورونا، حيث انخفضت قيمة الناتج المحلي النفطي من 44.9 مليار دينار خلال عام 2019 إلى حوالي 42.3 مليار دينار في عام 2020، بمعدل انخفاض بلغ 5.7%. كذلك، انخفض الناتج المحلي غير النفطي من 70.5 مليار دينار في عام 2019 إلى حوالي 67.2 مليار دينار عام 2020، بمعدل انكماش بلغت نسبته 4.7%.

وقد أدى هذا الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 15,643.6 دينار خلال عام 2019، إلى 14,506.4 دينار خلال عام 2020.

جدول رقم (6) : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2013)

"مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2017	2018	2019	2020*	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	1,300.0	1,361.9	–	–	–
صيد الأسماك	49.6	46.0	–	–	–
التعدين واستغلال المحاجر	52,410.1	63,580.2	–	–	–
الصناعات التحويلية	2,674.3	2,672.9	–	–	–
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2,047.1	2,008.2	–	–	–
الإنشاءات	1,366.9	1,669.4	–	–	–
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	5,824.3	3,794.8	–	–	–
الفنادق والمطاعم	91.5	87.0	–	–	–
النقل والتخزين والاتصالات	3,862.6	4,504.7	–	–	–
الوساطة المالية	3,306.1	3,094.4	–	–	–
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	7,947.6	7,998.8	–	–	–
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	23,250.6	21,786.0	–	–	–
التعليم**	23.8	27.5	–	–	–
الصحة والعمل الاجتماعي**	94.0	104.8	–	–	–
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	59.1	55.0	–	–	–
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	−369.6	−348.7	–	–	–
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	**103,937.9**	**112,442.8**	**99,113.0**	**61,008.9**	**38.4**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	53,107.0	64,354.8	57,318.1	26,990.0	52.9
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	50,767.9	48,008.0	41,794.9	34,019.0	18.6

المصدر : وزارة التخطيط

* بيانات أولية

** تشمل القطاعين الخاص والعام

– غير متوفر

جدول رقم (7) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

" نسبة من الإجمالي "

النشاط الاقتصادي	2017	2018	2019	2020*
الزراعة والصيد والحراجة	1.25	1.21	–	–
صيد الأسماك	0.05	0.04	–	–
التعدين واستغلال المحاجر	50.42	56.54	–	–
الصناعات التحويلية	2.57	2.38	–	–
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1.97	1.79	–	–
الإنشاءات	1.32	1.48	–	–
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	5.60	3.37	–	–
الفنادق والمطاعم	0.09	0.08	–	–
النقل والتخزين والاتصالات	3.72	4.01	–	–
الوساطة المالية	3.18	2.75	–	–
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	7.65	7.11	–	–
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	22.37	19.38	–	–
التعليم**	0.020	0.02	–	–
الصحة والعمل الاجتماعي**	0.09	0.09	–	–
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.06	0.05	–	–
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	−0.36	−0.31	–	–
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	51.16	57.23	57.4	44.6
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	48.84	42.77	42.6	55.4

المصدر : وزارة التخطيط
* بيانات أولية
** تشمل القطاعين الخاص والعام
– غير متوفر

جدول رقم (8) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي " مليون دينار"	عدد السكان* " بالمليون "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار"
2018	112,442.8	7,270	15,466.7
2019	114,745.6	7,373	15,562.9
2020	60,492.7	7,476	8,091.9

المصدر : إدارة الحسابات القومية وزارة التخطيط

تقديرات

جدول رقم (9) : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

" مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2017	2018	2019	2020*	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	3,522.3	3,720.9	–	–	–
صيد الأسماك	104.7	110.3	–	–	–
التعدين واستغلال المحاجر	27,699.3	43,738.2	–	–	–
الصناعات التحويلية	2,627.3	2,932.6	–	–	–
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2,121.5	2,122.3	–	–	–
الإنشاءات	4,039.3	3,205.5	–	–	–
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	10,884.8	6,641.5	–	–	–
الفنادق والمطاعم	218.5	230.2	–	–	–
النقل والتخزين والاتصالات	4,526.7	5,637.9	–	–	–
الوساطة المالية	3,491.6	3,474.1	–	–	–
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	8,852.4	8,999.5	–	–	–
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	31,615.8	31,584.0	–	–	–
التعليم**	60.9	74.0	–	–	–
الصحة والعمل الاجتماعي**	161.5	190.3	–	–	–
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	157.4	159.1	–	–	–
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	−588.0	−606.3	–	–	–
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	**99,496.2**	**112,250.0**	**115,340.0**	**109,474.0**	**5.1**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***	27,975.8	44,087.2	44,877.0	42,320.0	5.6
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	71,520.4	68,162.8	70,464.0	67,154.0	4.7

المصدر : إدارة الحسابات القومية – وزارة التخطيط

* بيانات أولية

** تشمل القطاعين الخاص والعام

– غير متوفر

جدول رقم (10) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

" "نسبة من الإجمالي "

النشاط الاقتصادي	2017	2018	2019	2020*
الزراعة والصيد والحراجة	3.54	3.31	–	–
صيد الأسماك	0.11	0.10	–	–
التعدين واستغلال المحاجر	27.84	38.96	–	–
الصناعات التحويلية	2.64	2.61	–	–
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2.13	1.89	–	–
الإنشاءات	4.06	2.86	–	–
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	10.94	5.92	–	–
الفنادق والمطاعم	0.22	0.21	–	–
النقل والتخزين والاتصالات	4.55	5.05	–	–
الوساطة المالية	3.51	3.09	–	–
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	8.90	8.02	–	–
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	31.78	28.14	–	–
التعليم**	0.06	0.07	–	–
الصحة والعمل الاجتماعي**	0.16	0.17	–	–
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.16	014	–	–
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.59	0.54	–	–
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	28.12	39.28	38.9	39.0
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	71.88	60.72	61.1	61.0

المصدر : إدارة الحسابات القومية – وزارة التخطيط.

** تشمل القطاعين الخاص والعام .

– غير متوفر .

جدول رقم (11): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

" مليون دينار"

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية " مليون دينار"	عدد السكان* " بالألف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار"
2018	112,250.0	7,270	15,440.2
2019	115,340.0	7,373	15,643.6
2020	108,459.0	7,476	14,506.4

المصدر : إدارة الحسابات القومية – وزارة التخطيط

تقديرات.

- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم :**

تشير البيانات الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعداد إلى أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفع خلال عام 2020، ليسجّل 268.2 نقطة مقابل 264.3 نقطة مقارنة بعام 2019.

وبذلك، سجل معدل التضخم العام خلال عام 2020 نسبة.(1.4%)

وبتحليل اتجاهات الأسعار في المجموعات السلعية، فقد ارتفع معدل التضخم في:

- مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 4.9%،
- مجموعة السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 4.6%،
- مجموعة الأثاث والأجهزة المنزلية بنسبة 2.8%،
- مجموعة الصحة بنسبة 6.7%،
- مجموعة النقل بنسبة 0.2%،
- مجموعة التعليم بنسبة 1.1%،
- مجموعة السلع والخدمات الأخرى بنسبة 2.9.%

في حين انخفض معدل التضخم في:

- مجموعة المواد الغذائية بنسبة 0.4%،
- مجموعة التبغ بنسبة 5.6%،
- مجموعة الاتصالات بنسبة 1.4%،
- مجموعة الترفيه والثقافة بنسبة 2.6%،
- مجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 3.0.%

يُذكر أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك سجل اتجاهًا تنازليًا خلال الفترة من سبتمبر 2018 حتى نهاية عام 2019 في معظم المجموعات الرئيسية الداخلة في احتساب الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك. ويعود هذا التراجع إلى الإجراءات التي تم اتخاذها في شهر سبتمبر من عام 2018 في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، والتي من أهمها: فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي، وتخفيف القيود، وتسهيل الإجراءات على عمليات شراء النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية عن طريق المصارف التجارية مباشرة، مما أدى بدوره إلى تراجع كبير في متوسط سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازي، من 6.10 دينار لكل دولار في شهر سبتمبر 2018 إلى نحو 4.25 دينار لكل دولار في شهر ديسمبر 2019.

إلا أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك عاد إلى الارتفاع عام 2020، نتيجة لإغلاق الحقول والموانئ النفطية وتوقف إنتاج وتصدير النفط في يناير 2020، مما أدى إلى تراجع إيرادات النقد الأجنبي بشكل ملحوظ، الأمر الذي أجبر مصرف ليبيا المركزي على وضع ضوابط جديدة على استخدامات النقد الأجنبي، حيث اقتصر فتح الاعتمادات المستندية على السلع الغذائية والطبية والصحية، والمواد الخام للصناعات الغذائية والدوائية فقط، مما نتج عنه ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازي، حيث يعتمد السوق الليبي وخصوصاً الاقتصاد غير الرسمي على السوق الموازي في استيراد معظم احتياجاته من الخارج، وكل هذه العوامل المشار إليها انعكست بشكل سلبي على الوضع المالي والاقتصادي لتعاود الأسعار إلى الارتفاع خلال عام 2020.

جدول رقم (12): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم حسب المجموعات الرئيسية

(سنة الأساس 2008)

الأقسام الرئيسية	الوزن	2019	2020	معدل التضخم %
المواد الغذائية	38.8	304.2	303.0	-0.4
التبغ	0.7	279.2	263.6	-5.6
الملابس والأحذية	6.4	390.9	410.1	4.9
السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	22.7	167.4	175.1	4.6
الأثاث والأجهزة المنزلية	4.9	333.4	342.7	2.8
الصحة	4.1	306.5	327.1	6.7
النقل	8.1	183.3	183.6	0.2
الاتصالات	2.7	79.4	78.3	-1.4
الترفيه والثقافة	2.8	211.7	206.3	-2.6
التعليم	4.0	375.9	379.9	1.1
المطاعم والفنادق	1.7	349.9	339.4	-3.0
السلع والخدمات الأخرى	3.1	273.4	281.5	2.9
الرقم القياسي العام	**100**	**264.3**	**268.2**	**1.4**

المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد – وزارة التخطيط

- **التطورات النفطية:**

شهد قطاع النفط خلال عام 2020 أسوأ أداء له منذ سنوات، نتيجة لإغلاق العديد من الحقول وفرض حالة القوة القاهرة من جهة، وانخفاض أسعار النفط العالمية إلى مستويات لم يبلغها منذ عام 2005.

وقد انخفض إنتاج النفط من مستوى متوسط إنتاج يومي يبلغ نحو 1.200 مليون برميل تقريبًا عام 2019، إلى نحو 400 ألف برميل خلال عام 2020، أي بانخفاض قدره 800 ألف برميل، وما نسبته 66% مقارنة بعام 2019.

ولقد تم خفض معدلات إنتاج النفط الخام قدر الإمكان، تجنّبًا لوقف الإنتاج بالكامل. وتجدر الإشارة إلى أنّ عمليات الإقفال التي طالت الحقول ستتسبّب في خسائر في إنتاج النفط الخام قدرها 1.2 مليون برميل في اليوم، وخسائر مالية تُقدَّر بحوالي 77 مليون دولار في اليوم.

هذا، وقد تفاوت متوسط الإنتاج اليومي من النفط الخام خلال العام موضوع التقرير، إذ بدأ يشهد تحسّنًا ملحوظًا خلال الربع الرابع لعام 2020، بعد تحسّن الوضع الأمني، وأعادت مؤسسة النفط إعلان استئناف الإنتاج في حقلي "الشرارة" و"الفيل"، مما أعاد الأمل في انتعاش الاقتصاد الليبي وفتح بقية موانئ وحقول النفط في البلاد.

جدول رقم (13): كميات الإنتاج اليومي من النفط الخام خلال عام 2020

"مليون برميل"

الفترة	كمية الإنتاج اليومي	كمية الإنتاج خلال السنة	
	"مليون برميل"	المجموع	معدل التغير%
2018	1.100	404.30	27.7
2019	1.200	423.30	4.1
2020	0.400	142.50	66.0

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

الإنتاج المحلي من النفط الخام:

خلال عام 2020 شهد إنتاج النفط حسب توزيع كميات الإنتاج للشركات المنتجة ومساهمة إنتاجها من إجمالي الإنتاج انخفاضاً ملحوظاً بسبب الاضطرابات الأمنية في الحقول النفطية وإعلان حالة القوة القاهرة. حيث وصل إجمالي الإنتاج إلى 142.50 مليون برميل مقارنة بـ 423.30 مليون برميل في نهاية عام 2019، وبنسبة انخفاض بلغت 66.0%، وما مقداره 280.8 ألف برميل من الفاقد في الإنتاج. فقد انخفض إنتاج شركة مليتة إلى 29.30 مليون برميل خلال عام 2020 مقابل 68.60 مليون برميل في عام 2019، كذلك انخفض الإنتاج عام 2020 في كل من حقل الخليج العربي وسرت والهروج والواحة والزويتينة وفنترسهال على التوالي إلى 33.30، 9.40، 3.70، 22.50، 3.30، 3.40، مليون برميل مقابل، 97.10، 21.80، 11.10، 9.80، 27.10 مليون برميل خلال عام 2019. وانخفض إنتاج كل من حقل المبروك وأكاكوس إلى 9.80، 27.80 مليون برميل خلال عام 2020 مقابل 10.60، 82.80 عام 2019.

جدول رقم (14): إنتاج النفط الخام حسب المجموعات العاملة 2020

"مليون برميل"

المجموعات العاملة	نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط	الفترة		مقدار التغير	معدل التغير%
	National Oil Corporation %	2019	2020		
مليته للنفط (إيني)	85.5	68.60	29.30	-39.3	-57.3
الخليج العربي	100	97.10	33.30	-63.8	-65.7
سرت	100	21.80	9.40	-12.4	-56.9
الهروج (فيبا)	88	11.10	3.70	-7.4	-66.7
الواحة	59.2	103.20	22.50	-80.7	-78.2
الزويتينة	88	10.00	3.30	-6.7	-67.0
فنتر سهال	51	18.10	3.40	-14.7	-81.2
المبروك (توتال)	50	10.60	9.80	-0.8	-7.5
اكاكوس (ريبسول)	88	82.80	27.80	-55.0	-66.4
الإجمالي		**423.30**	**142.50**	**280.8**	**66.3**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

صادرات النفط الخام:

شهدت الصادرات النفطية خلال عام 2020 انخفاضًا كبيرًا، لتصل إلى 130.10 مليون برميل، مقابل 382.50 مليون برميل خلال عام 2019، أي بنسبة انخفاض بلغت 66%، وبما مقداره 252.4 مليون برميل عن عام 2019.ُ ويعزى هذا الانخفاض في الصادرات النفطية إلى إعلان القوة القاهرة والإغلاقات التي شهدتها الحقول والموانئ النفطية، بالأخص منطقة الهلال النفطي، والتي تحتوي على أكبر الموانئ النفطية والرئيسية في ليبيا.

جدول رقم (15): صادرات النفط الخام 2020

"مليون برميل"

الفترة	الصادرات		
	المتوسط اليومي للكميات المصدرة	إجمالي الكميات المصدرة	نسبة التغير%
2018	1.00	367.50	27.70
2019	1.00	382.50	4.10
2020	0.40	130.10	66.0

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

أسعار النفط الخام المحلي:

تراوح أسعار النفط العالمية في عام 2020 بين 50 و52 دولارًا للبرميل، في عامٍ كان مليئًا بالأحداث السياسية والأمنية والصحية، سُجلت خلاله أسعار انخفاض غير مسبوق، بفعل تأثرها بجائحة كورونا من جهة، وتراجع الطلب العالمي من قبل كبار المستهلكين: الصين والهند، أمام فائض العرض من جهة أخرى، بالإضافة إلى حرب الأسواق بين السعودية وروسيا والولايات المتحدة، الأمر الذي أحدث ارتباكًا في كلٍّ من منظمة "أوبك" و"أوبك."+

ومن ضمن هذه الأحداث، رفض روسيا – وهي ضمن تحالف "أوبك+" – مقترحًا جديدًا لمنظمة البلدان المصدّرة للبترول "أوبك" بشأن تمديد اتفاق خفض الإنتاج حتى نهاية 2020، كذلك فرضت إدارة الرئيس دونالد ترامب عدة إجراءات أميركية، كعقوبات على قطاع الطاقة، أدّى ذلك إلى انخفاض تاريخي وقياسي في أسعار النفط خلال الربع الثاني لعام 2020، وصل إلى نحو 24 دولارًا للبرميل، بشكل لا يتناسب مع تكلفة الإنتاج، مما أدى إلى خسائر فادحة وترك آثارًا سلبية على شركات النفط، خصوصًا الأميركية منها.

ونظرًا للتطورات التي شهدها السوق العالمي للنفط خلال عام 2020، فقد انخفض متوسط أسعار النفط الليبي ليصل إلى 43.9 دولارًا للبرميل، مقابل 63.6 دولارًا للبرميل في المتوسط عام 2019، بمعدل انخفاض نسبته 31%. والجدول التالي يوضّح متوسط أسعار الخام الليبي حسب النوع.

جدول رقم (16): متوسط أسعار النفط الخام الليبي حسب النوع

"دولار امريكي"

نوع الخام / متوسط السنة	الشرارة	رأس لانوف كثافة 41API	الزويتينة كثافة 40.5API	الزويتينة كثافة 40API	مرسى البريقة كثافة 40API	السدرة كثافة 37API	رأس لانوف كثافة 36.5API
2018	68.48	68.48	71.79	71.10	69.93	69.39	71.02
2019	64.02	64.03	63.07	65.48	63.48	63.80	63.13
2020	**40.17**	**40.17**	**35.70**	**46.31**	**44.35**	**48.20**	**49.28**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

إنتاج الغاز الطبيعي:

شهد إنتاج الغاز الطبيعي من الابار والحقول خلال عام 2020 انخفاضا وصل إلى نحو 775.00 مليار قدم مكعب، مقارنة بـ 979.30 مليار قدم مكعب عام 2019، ويشمل الغاز المصاحب وغير المصاحب، حيث كان معدل الانخفاض قد بلغ 20.9% تقريباً وما مقداره 204.30 مليار قدم مكعب.

وتمتلك ليبيا 1.4 تريليون متر مكعب من الاحتياطيات المؤكدة للغاز الطبيعي بنهاية عام 2020، وفق بيانات بي بي (Bp) السنوية، ما يجعلها خامس أكبر مالك لاحتياطي الغاز في إفريقيا.

جدول رقم (17): إنتاج وصادرات الغاز حسب النوع

"مليار قدم مكعب"

الإنتاج والصادرات من الغاز المنتج (مليار قدم3)	2019	2020	مقدار التغير	نسبة التغير%
مصاحب	314.10	140.80	-173.30	-55.2
غير مصاحب	665.20	634.20	-31.00	-4.7
الإجمالي	**979.30**	**775.00**	**30.20**	**20.9**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية:

شهد عام 2020 انخفاضا في الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية عقب إغلاق موانئ النفط الرئيسية، حيث تشير البيانات الواردة من المؤسسة الوطنية للنفط والمبينة بالجدول رقم (18) بأن الإنتاج المحلي انخفض إلى 1,865.3 مليون طن متري في 2020 مقابل 5,072.40 مليون طن متري 2019.

جدول رقم (18): الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية 2020

"مليون طن"

المشتقات النفطية	الفترة (بالألف الاطنان المترية)	
	2019	2020
الغاز الطبيعي (أسطوانات)	30.70	11.30
البنزين	376.70	139.00
وقود الطائرات وكيروسين	546.50	167.90
نافتا (خام)	871.80	275.00
وقود الديزل	1,388.10	542.60
زيت الوقود الثقيل	1,858.60	729.50
الإجمالي	**5,072.40**	**1,865.30**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية:

شهد الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية خلال عام 2020 انخفاضاً بمقدار 827.20 ألف طن متري اي بنسبة بلغت 9.00%، ليصل إلى 8,241.70 مليون طن متري خلال عام 2020، مقابل 9,068.90 مليون طن متري خلال عام 2019. وقد سجل وقود البنزين أعلى نسبة من إجمالي الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية، حيث بلغت نسبة الاستهلاك المحلي منه 47.3% في عام 2020 مقابل 44.5% في عام 2019.

جدول رقم (19): الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية 2020

" نسبة مئوية"

المشتقات النفطية ألف طن متري	2019		2020	
	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي
بنزين	4,033.00	44.5	3,898.60	47.3
وقود الطائرات وكيروسين	208.6	2.3	121.7	1.5
زيت الوقود الثقيل	1,217.00	13.4	970.6	11.8
وقود الديزل	3,324.10	36.7	2,971.50	36.1
غاز مسال (أسطوانات)	286.2	3.2	279.3	3.4
الإجمالي	**9,068.90**	**100.0**	**8,241.70**	**100.0**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

ثانياً: المالية العامة

- **المالية العامة2020**

– **الموقف التنقيد للترتيبات المالية للسنة المالية 2020**

صدر عن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني القرار رقم **(208)** لعام 2020، بشأن إقرار ترتيبات مالية للعام المالي 2020، حيث قدرت فيه الموارد والنفقات العامة بمبلغ 38.5 مليار دينار، وزعت على البنود وأبواب الترتيبات المالية التالية:

جدول رقم (20): ترتيبات مالية للعام المالي 2020

" مليون دينار"

الإيرادات المقدرة		النفقات المقدرة	
البند	المقدر 2020	البيان	المخصص المقدر 2020
الإيرادات النفطية	6,000.0	الباب الأول:المرتبات وما في حكمها*	21,917.0
الإيرادات السيادية ورسوم الخدمات:	3,693.6	الباب الثاني:نفقات التسيير والتشغيل والتجهيز	3,883.0
أ. إيرادات الضرائب	1,300.0	الباب الثالث:نفقات التنمية	2,100.0
ب. إيرادات الجمارك	400.0	الباب الرابع:نفقات الدعم	5,600.0
ت. إيرادات الاتصالات	400.0	الباب الخامس:نفقات الطوارئ	5,000.0
ث. أرباح مصرف ليبيا المركزي	300.0		
ج. إيرادات بيع المحروقات بالسوق المحلي	400.0		
ح. رسوم الخدمات وإيرادات اخرى	228.6		
خ. تمويل الترتيبات من ضريبة الجهاد	165.0		
د. أرصدة مرحلة من حسابات الخزانة العامة	500.0		
إجمالي الإيرادات النفطية والسيادية الأخرى	**9,693.6**		
إيرادات الرسم الإضافي من بيع النقد الأجنبي	**2,100.0**		
عجز الميزانية (قرض حسن من مصرف ليبيا المركزي)	**26,706.4**		
الإجمالي	**38,500.0**	**الإجمالي**	**38,500.0**

أصدر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني القرار رقم (510) لعام 2020، بشأن إجراء مناقلة من الباب الثاني إلى الباب الأول بما قيمته 116.7 مليون دينار

أولاً: الإيرادات العامة:

بلغت إجمالي الإيرادات المحققة من سجلات وزارة المالية لعام 2020، ما مقداره حوالي 23.5 مليار دينار، وزعت على البنود التالية:

الإيرادات النفطية: بلغت قيمة الإيرادات المحققة من القطاع النفطي لعام 2020، ما مقداره 5.3 مليار دينار، في حين قدرت حسب الترتيبات المالية بما مقداره 6.0 مليارات دينار، لتسجّل نسبة انحراف بلغت 12%، متأثرة بالأوضاع الداخلية على وجه الخصوص، والأوضاع الخارجية على نحو عام، حيث أدّت عمليات إغلاق الحقول والموانئ النفطية الرئيسية في البلاد، وتوقّف عمليات الإنتاج والتصدير منها، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة تأثّره بجائحة كورونا، إلى حدوث انخفاض كبير جدًا في الإيرادات المحققة من النفط، إذ لم تتعَّد حاجز 5.4 مليار دينار، وهو مُا يعد المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة للدولة.

الأمر الذي أدّى إلى تسجيل عجز غير مسبوق بلغ 26.7 مليار دينار، تم تمويله عن طريق مصرف ليبيا المركزي كقرض حسن.

- **الإيرادات السيادية:** بلغ إجمالي الإيرادات السيادية المحققة ما قيمته 2.9 مليار دينار، في حين قدرت حسب الترتيبات المالية بـ3.7 مليار دينار لتسجل معدل انحراف بنسبة 19.8%. ووزعت هذه الإيرادات على النحو التالي:

- **إيرادات الضرائب:** قدرت إيرادات الضرائب حسب الترتيبات المالية بما مقداره 1.3 مليار دينار، في حين بلغ ما تم تحقيقه فعلياً هو 0.937 مليار دينار، أي بمعدل انحراف بلغ 27.9%.
- **إيرادات الجمارك:** قدرت إيرادات الجمارك حسب الترتيبات المالية بما مقداره 0.400 مليار دينار، في حين بلغ ما تم تحقيقه فعلياً هو 0.195 مليار دينار، أي بمعدل انحراف بلغ 51.3%.
- **الإيراد العام:** قدرت إيرادات هذا البند بما مقداره حوالي 2.0 مليار دينار حسب الترتيبات المالية لعام 2020، في حين بلغ ما تم تحقيقه فعلياً هو 1.8 مليار دينار، أي بمعدل انحراف بلغ 8.3%.

➢ **إيرادات الرسم الإضافي من بيع النقد الأجنبي:** تم تقدير إيرادات هذا البند حسب الترتيبات المالية لعام 2020، بما مقداره 2.1 مليار دينار، خصصت لتمويل الباب الثالث (التنمية)، في حين بلغ ما تم تحقيقه فعلياً 15.2 مليار دينار، أي بمعدل انحراف بلغ نسبته 625.1%.

جدول رقم (21) الإيرادات المقدرة والفعلية للعام المالي 2020

" مليون دينار"

البند	المقدر	الفعلي	الفرق بين الفعلي والمقدر	نسبة الانحراف%
الإيرادات النفطية	6,000.0	5,280.0	-720.0	12.0
الإيرادات السيادية ورسوم الخدمات:	**3,693.6**	**2,341.0**	**-732.6**	**19.8**
الضرائب ورسوم على دخل الأنشطة الاقتصادية	1,300.0	937.0	-363.0	27.9
إيرادات الجمارك	400.0	195.0	-205.0	51.3
إيرادات الاتصالات	400.0	400.0	0.0	0.0
أرباح مصرف ليبيا المركزي	300.0	300.0	0.0	0.0
إيرادات بيع المحروقات بالسوق المحلي	400.0	225.0	-175.0	43.8
رسوم الخدمات وإيرادات أخرى	228.6	284.0	55.4	24.2
إجمالي الإيرادات النفطية والسيادية الأخرى	**9,693.6**	**7,621.0**	**-2,072.60**	**21.4**
أرصدة مرحلة من حسابات الخزانة العامة وحسابات الجهات الممولة من الخزانة العامة في 2019/12/31	500.0	456.0	-44.0	8.8
تمويل الترتيبات من ضريبة الجهاد وفقا للقانون رقم (25) 2016	165.0	164.0	-1.0	0.6
إيرادات الرسم الإضافي من بيع النقد الأجنبي	2,100.0	15,227.0	127.0،13	625.1
عجز الميزانية (قرض حسن من مصرف ليبيا المركزي)	26,706.4	26,706.4	0.0	0.0
الإجمالي	**38,500.0**	**50,175.0**	**11،675.0**	**30.1**

المصدر : وزارة المالية

شكل رقم (2):الإيرادات المقدرة والفعلية للعام المالي 2020

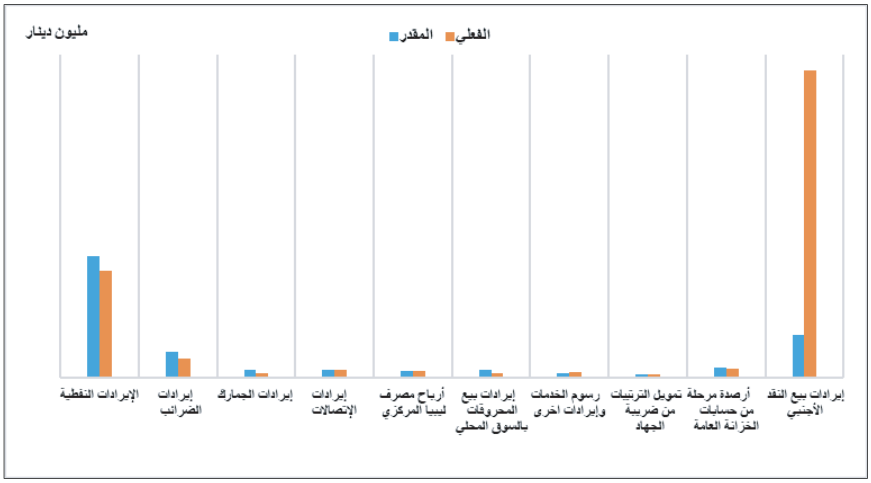

المصدر : وزارة المالية

ثانياً: النفقات العامة:

خُصص لإجمالي النفقات العامة حسب الترتيبات المالية للعام المالي 2020، ما مقداره 38.5 مليار دينار، في حين بلغت النفقات الفعلية من سجلات وزارة المالية لعام 2020، ما مقداره حوالي 36.1 مليار دينار، أي بنسبة إنجاز بلغت 93.1%، ووزعت هذه النفقات على الأبواب التالية:

الباب الأول (المرتبات وما في حكمها):

خصص لهذا الباب حسب الترتيبات المالية لعام 2020، مبلغ 21.9 مليار دينار، في حين بلغ ما تم إنفاقه فعلياً 21.8 مليار دينار، أي بنسبة إنجاز بلغت 99.5%.

الباب الثاني (التسيير والتشغيل والتجهيز):

تم تخصيص ما قيمته 3.9 مليار دينار تقريباً حسب الترتيبات المالية لعام 2020 لتمويل هذا الباب، ليتم فعلياً إنفاق ما قيمته 3.5 مليار دينار، أي بنسبة إنجاز بلغت 90.7%.

الباب الثالث (التنمية):

بلغت مخصصات هذا الباب من الترتيبات المالية لعام 2020 ما مقداره 2.1 مليار دينار، لتبلغ النفقات الفعلية ما مقداره 1.8 مليار دينار تقريباً، أي بنسبة إنجاز بلغت 83.9%.

الباب الرابع (الدعم):

خصص لتمويل هذا الباب حسب الترتيبات المالية لعام 2020 ما مقداره 5.6 مليار دينار، لتبلغ النفقات الفعلية ما مقدراه 5.6 مليار دينار أي بنسبة إنجاز بلغت 100%. ووزعت نفقات هذا الباب على البنود التالية:

- **دعم المحروقات:** بلغت النفقات الفعلية لهذا البند ما مقداره 3.4 مليار دينار، لتستحوذ على ما نسبته 60.7% من إجمالي هيكل نفقات الدعم.
- **دعم الأدوية:** بلغت نفقات هذا البند الفعلية ما مقداره 0.849 مليار دينار، مشكلة ما نسبته 15.2% من إجمالي هيكل نفقات الدعم.
- **دعم الكهرباء:** بلغت النفقات الفعلية لهذا الباب ما مقداره 0.720 مليار دينار، مشكلة ما نسبته 12.9% من إجمالي نفقات الدعم.
- **دعم النظافة العامة:** بلغت النفقات الفعلية لدعم النظافة ما مقداره 0.399 مليار دينار، لتشكل ما نسبته 7.1% من إجمالي نفقات الدعم.
- **دعم المياه والصرف الصحي:** أُنفق فعلياً على هذا البند ما مقداره 0.299 مليار دينار، مشكلة ما نسبته 5.4% تقريباً من إجمالي نفقات الدعم.

الباب الخامس (الطوارئ):

خصص لتمويل هذا الباب حسب الترتيبات المالية لعام 2020 ما مقداره 5.0 مليارات دينار، لتبلغ النفقات الفعلية ما مقداره 3.4 مليار دينار، أي بنسبة إنجاز بلغت 67.3%.

جدول رقم (22): النفقات المخصصة والفعلية للعام المالي 2020

" مليون دينار"

الباب	البيان	المخصص المقدر	النفقات الفعلية	الفرق بين المخصص والفعلي	نسبة الإنجاز%
الأول	المرتبات وما في حكمها	21,917.0	21,817.0	100.0	99.5
الثاني	نفقات التسيير والتشغيل والتجهيز	3,883.0	3,521.0	362.0	90.7
الثالث	نفقات التنمية	2,100.0	1,761.0	339.0	83.9
الرابع	نفقات الدعم	5,600.0	5,600.0	0.0	100.0
الخامس	نفقات الطوارئ	5,000.0	3,364.0	1,636.0	67.3
الإجمالي		**38,500.0**	**36,063.0**	**2,437.0**	**93.7**

المصدر : وزارة المالية

شكل رقم (3):هيكل النفقات الفعلية للعام المالي 2020

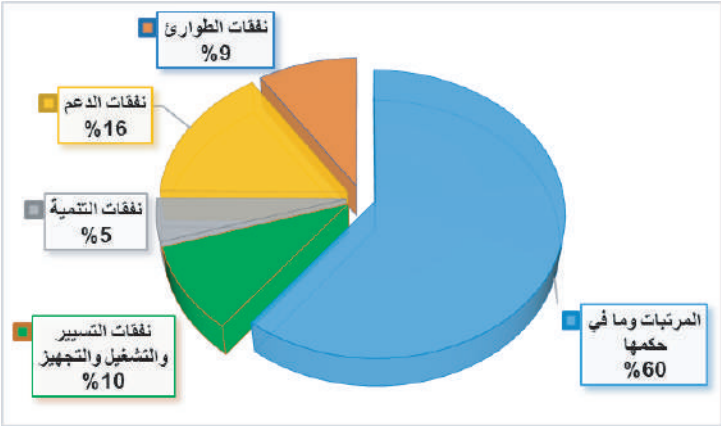

المصدر : وزارة المالية

ثالثا: فائض أو عجز الترتيبات المالية:

سجلت الترتيبات المالية للعام المالي 2020، عجزاً قياسياً بلغ 26.7 مليار دينار، وذلك بسبب التدهور في جانب الإيرادات وعلى وجه الخصوص تدهور الإيرادات النفطية نتيجة الأسباب سالفة الذكر، وقد تم تمويل هذا العجز عن طريق الحصول على قرض حسن مقدم من المصرف المركزي.

ثالثاً: القطاع الخارجي

- **ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2020:**

تشير بيانات ميزان مدفوعات ليبيا خلال عام 2020 إلى استمرار العجز في الميزان الكلي، حيث بلغ نحو 11.1 مليار دينار، مقابل عجز بلغ 716.9 مليون دينار خلال عام 2019، نتيجة للانخفاض الكبير في فائض الحساب الجاري بنسبة 267.1%، حيث سجل الحساب الجاري خلال عام 2020 عجزًا بلغ نحو 11.1 مليار دينار، مقابل فائض بلغ 6.6 مليار دينار في العام السابق. في حين سجل الحساب الرأسمالي والمالي تدفقًا ماليًا بلغ 8.6 مليار دينار في عام 2020، مقابل تدفق مالي بلغ 4.0 مليار دينار في عام 2019

جدول رقم (23): الميزان الكلي

" مليون دينار"

البند	2019	2020	مقدار التغير	نسبة التغير %
رصيد الحساب الجاري	6,646.8	-11,107.1	-17,753.9	-267.1
الحساب الرأسمالي والمالي	3,964.5	-8,632.7	-12,597.2	-317.8
الميزان الكلي	-716.9	-11,147.2	-10,430.3	1,454.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

وفيما يلي تحليل لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2020:

- **الحساب الجاري:**

تشير بيانات التدفقات التي نشأت عن المعاملات المتعلقة بالسلع، والخدمات، وحساب الدخل، والتحويلات الجارية مع العالم الخارجي خلال عام 2020، إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري بمقدار 17.8 مليار دينار، وبنسبة انخفاض قدرها 267.1%، ليبلغ العجز 11.1 مليار دينار، مقابل فائض بلغ 6.6 مليار دينار في عام 2019.

ويُعزى ذلك إلى انخفاض الميزان التجاري من فائض قدره 15.8 مليار دينار خلال عام 2019، إلى عجز بلغ 4.3 مليار دينار خلال عام 2020، وانخفاض العجز في العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل، وتحويلات جارية) من 9.2 مليار دينار في عام 2019 إلى 6.7 مليار دينار في عام 2020.

جدول رقم (24): الحساب الجاري

" مليون دينار"

البند	2019	2020	مقدار التغير	نسبة التغير %
السلع	15,848.8	-4,325.3	-20,174.1	-127.3
الخدمات	-10,403.2	-6,817.4	3,585.8	-34.5
الدخل	2,558.5	1,101.0	-1,457.5	-57.0
التحويلات الجارية	-1,357.2	-1,065.4	291.8	-21.5
رصيد الحساب الجاري	6,646.8	-11,107.1	-17,753.9	-267.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

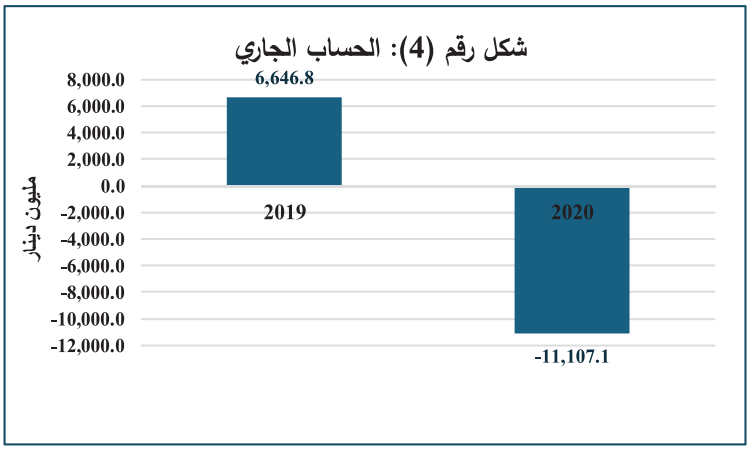

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

1-الميزان التجاري:

سجّل الميزان التجاري خلال عام 2020 انخفاضًا كبيرًا نسبته 127.3%، ليبلغ عجزًا قدره 4.3 مليار دينار، مقابل فائض بلغ 15.8 مليار دينار خلال عام 2019. ويُعزى ذلك إلى انخفاض الصادرات السلعية من 40.6 مليار دينار خلال عام 2019 إلى 12.9 مليار دينار خلال عام 2020، وذلك نتيجة لانخفاض عوائد الصادرات النفطية من 38.4 مليار دينار في عام 2019 إلى 10.4 مليار دينار في عام 2020، ويعود سبب انخفاض الصادرات النفطية لعام 2020 إلى حالة الإغلاق القسري التي تعرّضت لها الحقول والموانئ النفطية خلال الفترة من يناير 2020 وحتى سبتمبر 2020، والتي أثرت سلبًا على قدرة المؤسسة الوطنية للنفط في الوصول إلى المستهدف من الإنتاج، بالإضافة إلى تضرر المعدات والأنابيب بسبب التوقفات الفجائية، كما أن تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) أدّى إلى انخفاض حاد في الطلب العالمي على النفط، ويُعد ذلك من بين أهم الأسباب والعوامل التي أثرت على السوق باتجاه تنازلي في أسعار النفط خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019، كما انخفضت قيمة الواردات السلعية بنسبة 30.3%، لتبلغ 17.3 مليار دينار خلال عام 2020، مقابل 24.8 مليار دينار خلال عام 2019.

جدول رقم (25): الميزان التجاري

" مليون دينار"

البند	2019	2020	مقدار التغير	نسبة التغير %
الصادرات (فوب)	**40,640.20**	**12,943.00**	**-27,697.20**	**-68.2**
الصادرات النفطية	38,389.50	10,377.00	-28,012.50	-73.0
الصادرات الأخرى	2,250.8	2,566.0	315.2	14.0
الواردات (فوب)	**-24,791.4**	**-17,268.2**	**7,523.2**	**-30.3**
الميزان التجاري	**15,848.8**	**-4,325.3**	**-20,174.1**	**-127.3**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

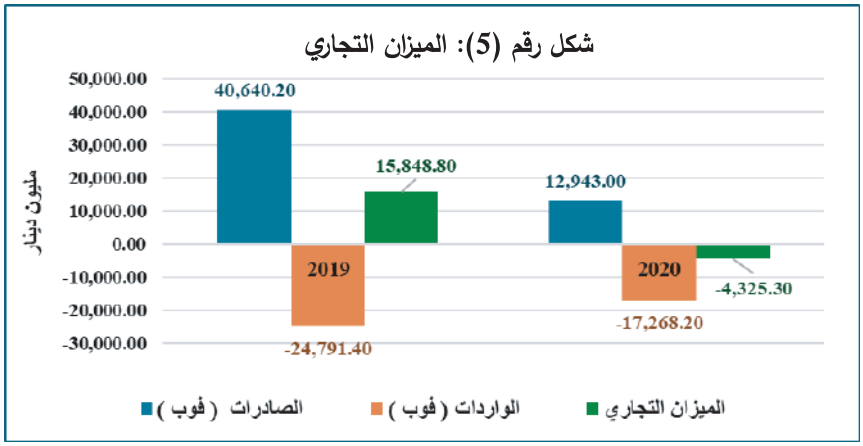

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

22-العمليات غير المنظورة:

أظهر صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل، وتحويلات جارية) انخفاضًا في العجز من 9.2 مليار دينار عام 2019 إلى عجز قدره 6.8 مليار دينار عام 2020. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع العجز في حساب الخدمات، ليصل إلى 6.8 مليار دينار في عام 2020، مقابل عجز قدره 10.4 مليار دينار في عام 2019.

ويعود هذا إلى انخفاض بند الشحن والتأمين من 4.4 مليار دينار في عام 2019 إلى 2.9 مليار دينار في عام 2020، نتيجة لانخفاض قيمة الواردات في عام 2020 مقارنة بعام 2019، وكذلك انخفاض بند السفر من 3.8 مليار دينار في عام 2019 إلى 1.1 مليار دينار في عام 2020. في حين حقق حساب التحويلات الجارية عجزًا بلغ 1.1 مليار دينار، فيما حقق حساب الدخل فائضًا بلغ 1.1 مليار دينار عام 2020، مقابل فائض بلغ 2.6 مليار دينار في عام 2019.

جدول رقم (26): العمليات غير المنظورة التجاري

" مليون دينار"

البند	2019	2020	مقدار التغير	نسبة التغير %
حساب الخدمات	**-10,403.2**	**-6,817.4**	**3,585.8**	**-34.5**
دائن	284.8	217.0	-67.8	-23.8
مدين	10,688.0	7,034.4	-3,653.6	-34.2
حساب الدخل	**2,558.5**	**1,101.0**	**-1,457.5**	**-57.0**
دائن	4,416.2	1,632.6	-2,783.6	-63.0
مدين	1,857.8	531.5	-1,326.3	-71.4
حساب التحويلات الجارية	**-1,357.2**	**-1,065.4**	**291.8**	**-21.5**
إجمالي العمليات غير المنظورة	**-9,201.9**	**-6,781.8**	**2,420.1**	**-26.3**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- **الحساب الرأسمالي والمالي:**

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2020 عن حدوث تدفقات مالية بلغت 8.6 مليار دينار، مقابل تدفقات بلغت 4.0 مليار دينار في عام 2019.

وتتمثل هذه التدفقات في التحويلات الرأسمالية، وحيازة الأصول غير المنتجة غير المالية، وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواء إلى الداخل أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى، المتمثلة في الائتمانات التجارية، والقروض الطويلة والقصيرة الأجل، والعملة والودائع لدى السلطات النقدية، أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الأخرى.

- **الميزان الكلي:**

وللأسباب سالفة الذكر وكنتيجة مباشرة لذلك فقد حقق الميزان الكلي لميزان مدفوعات ليبيا عجزاً بلغ 11.1 مليار دينار مقابل عجز بلغ 716.9 مليون دينار في عام 2019.

شكل رقم (6): الميزان الكلي

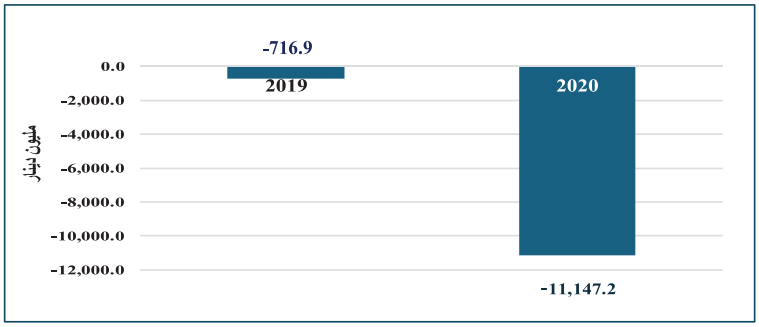

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

جدول رقم (27) ميزان مدفوعات ليبيا لعامي 2019 2020

"مليون دينار"

البنود	2019	2020
أ- الحساب الجاري	**6,646.8**	**-11,107.1**
السلع: الصادرات (فوب)	40,640.2	12,943.0
السلع: الواردات (فوب)	24,791.4	17,268.2
الخدمات : دائن	284.8	217.0
الخدمات :مدين	10,688.0	7,034.4
1-ميزان السلع والخدمات	**5,445.6**	**-11,142.7**
الدخل الأولي : دائن	4,416.2	1,632.6
الدخل الأولي : مدين	1,857.8	531.5
2-ميزان السلع والخدمات والدخل الأولي	**8,004.1**	**-10,041.7**
الدخل الثانوي : دائن	144.1	161.2
الدخل الثانوي : مدين	1,501.3	1,226.7
ب- الحساب الرأسمالي	**0.0**	**0.0**
الحساب الرأسمالي : دائن	0.0	0.0
الحساب الرأسمالي : مدين	0.0	0.0
صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (من الحساب الجاري والرأسمالي)	6,646.8	-11,107.1
ج- الحساب المالي	**3,964.5**	**-8,632.7**
الاستثمار المباشر : الأصول	-375.5	487.1
الاستثمار المباشر : الخصوم	0.0	0.0
استثمارات الحافظة : الأصول	-1,097.9	-244.2
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	0.0	0.0
سندات الدين	0.0	0.0
استثمارات الحافظة : الخصوم	0.0	0.0
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	0.0	0.0
سندات الدين	0.0	0.0
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين:صافي	0.0	0.0
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين:الأصول	0.0	0.0
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين:الخصوم	0.0	0.0
الاستثمارات الأخرى : الأصول	6,241.3	2,753.7
الأسهم الأخرى	0.0	0.0
سندات الدين الأخرى	6,241.3	2,753.7
المصرف المركزي	0.0	0.0
شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي	-886.3	112.6
الحكومة العامة	4,178.0	227.7
القطاعات الأخرى	2,949.6	2,413.4
الشركات المالية الأخرى	0.0	0.0
الشركات غير المالية والأسر المعيشية	0.0	0.0

"مليون دينار"

البنود	2019	2020
الاستثمارات الأخرى : الخصوم	90.3	-21.5
الأسهم الأخرى	0.0	0.0
مخصصات وحدة حقوق السحب الخاصة	0.0	0.0
سندات الدين الأخرى	90.3	-21.5
المصرف المركزي	0.0	0.0
شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي	90.3	-21.5
الحكومة العامة	0.0	0.0
القطاعات الأخرى	0.0	0.0
الشركات المالية الأخرى	0.0	0.0
الشركات غير المالية والأسر المعيشية	0.0	0.0
د-صافي السهو والخطأ	**-2,776.5**	**2,473.4**
هـ-الأصول الاحتياطية	**-716.9**	**-11,147.2**

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

• التجارة الخارجية خلال الفترة (2019-2020)

يُعتبر قطاع التجارة الخارجية ذا أهمية بالغة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والنامية على حدّ سواء، حيث يُعد من أفضل الوسائل لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وتوفير مستلزمات التشغيل اللازمة للعملية الإنتاجية، إضافة إلى دوره في دعم تدفقات رؤوس الأموال.

وفيما يلي تحليل لأهم مؤشرات التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2019-2020.

أولاً: حجم التبادل التجاري:

سجّل حجم التبادل التجاري (صادرات + واردات) بين ليبيا والعالم الخارجي خلال عام 2020 انخفاضًا كبيرًا بلغ 32,702.9 مليون دينار، أي بنسبة 51.8%، ليصل إلى 30,489.4 مليون دينار، مقابل 63,196.3 مليون دينار خلال عام 2019. ويعود هذا الانخفاض في حجم التجارة الخارجية إلى تراجع حجم الصادرات، والتي بلغت نسبة انخفاضها 68.2%، لتبلغ 13,157.0 مليون دينار، مقابل 41,336.3 مليون دينار خلال عام 2019، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في الصادرات النفطية نتيجة الإغلاق القسري الذي تعرّضت له الحقول والموانئ النفطية خلال الفترة من يناير 2020 حتى نهاية سبتمبر 2020، والذي أثّر سلباً على قدرة المؤسسة الوطنية للنفط في الوصول إلى المستهدف من الإنتاج، بالإضافة إلى تضرر المعدات والأنابيب بسبب التوقفات الفجائية والمتكررة.

وللوقوف على مدى أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد المحلي، فقد أظهر مؤشر درجة الانكشاف الخارجي انخفاض درجة انكشاف الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي من 54.8% لعام 2019 إلى 27.9% عام 2020.

جدول رقم (28) : حجم التجارة الخارجية خلال الفترة (2019-2020)

" مليون دينار"

البند	2019	2020	مقدار التغير	نسبة التغير
الصادرات	41,336.3	13,157.0	-28,140.3	%-68.3
الواردات	21,860.0	17,332.3	-5,220.4	%-24.2
حجم التجارة الخارجية	**63,196.3**	**30,489.4**	**33,360.6**	**%-53.1**
الناتج المحلي الإجمالي	115,340.0	108,459.0	-6,881.0	%-6.0
درجة الانكشاف (%)	54.8	27.9		

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map)

شكل رقم (7): التجارة الخارجية خلال (2019-2020)

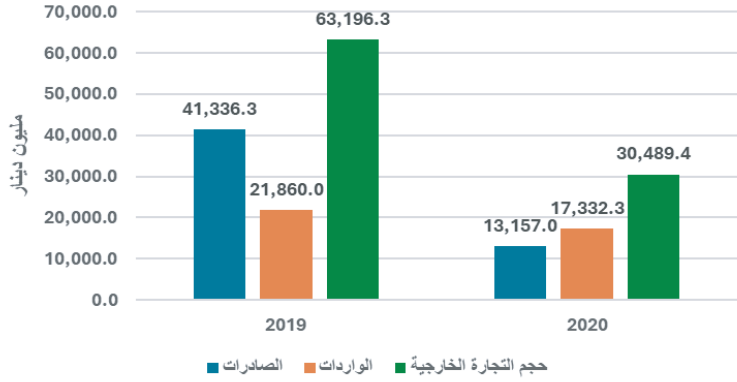

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map)

ثانياً: الصادرات

يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على مورد طبيعي ناضب وهو النفط كمصدر أساسي للدخل والذي بدوره يتأثر بظروف الأسواق العالمية للنفط، حيث شكلت الصادرات النفطية 76.8% من إجمالي الصادرات لعام 2020، مما قد يعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمات قوية نتيجة التغيرات الكبيرة والمفاجئة في أسواق النفط الدولية.

التوزيع الجغرافي للصادرات:

أظهرت البيانات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات الليبية الواردة بالجدول أدناه، الأهمية النسبية العالية التي تحظى بها دول الاتحاد الأوروبي للصادرات الليبية ، إذ بلغت خلال عام 2020 نحو 47.5% من إجمالي الصادرات.

ويعود سبب ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي (منطقة اليورو)، إلى خصائص اقتصادات هذه البلدان على اعتبارها بلدانا صناعية تعتمد بدرجة كبيرة على النفط الخام. وتأتي الدول الأسيوية في المرتبة الثانية إذ بلغت خلال الفترة نحو 33.1% من إجمالي الصادرات.

جدول رقم (29): توزيع الصادرات الليبية حسب مجموعات البلدان خلال الفترة (2019– 2020)

" مليون دينار"

مجموعات البلدان	2019	النسبة من إجمالي الصادرات%	2020	النسبة من إجمالي الصادرات %
مجموعة دول الاتحاد الأوروبي	24,903.9	60.2	6,230.7	47.7
أقطار جامعة الدول العربية	2,721.3	6.6	1,483.4	11.4
الدول الأسيوية	9,398.2	22.7	4,331.4	33.2
دول أوربية أخرى	917.3	2.2	441.3	3.4
البلدان الأفريقية	1.7	0.0	0.8	0.0
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	2,543.1	6.2	347.5	2.7
أستراليا ونيوزيلاندا	850.8	2.1	228.5	1.7
الإجمالي	**41,203.9**	**100.0**	**13,063.6**	**100.0**

المصدر : الإحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map)

شكل رقم (8): الأهمية النسبية لتوزيع الصادرات الليبية حسب مجموعة البلدان لعام 2020

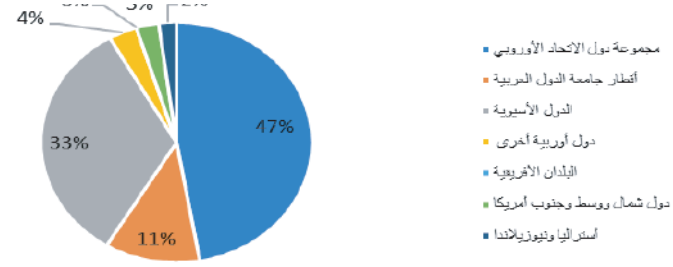

المصدر : الإحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map)

جدول رقم (30) قيمة الصادرات حسب أهم البلدان المصدر إليها خلال الفترة (2019-2020)

" مليون دينار "

البلدان المصدر إليها	2019	النسبة من إجمالى الصادرات %	2020	النسبة من إجمالى الصادرات %
إيطاليا	7,382.2	17.9	2,738.7	20.8
الإمارات	2,196.4	5.3	1,327.7	10.1
الصين الشعبية	6,665.3	16.2	1,149.7	8.7
فرنسا	2,240.8	5.4	735.6	5.6
المملكة المتحدة	354.5	0.9	123.4	0.9
إسبانيا	5,978.2	14.5	980.2	7.5
هولندا	276.4	0.7	168.2	1.3
كوريا الجنوبية	315.7	0.8	27.4	0.2
تركيا	808.6	2.0	2,327.3	17.8
سنغافورة	530.3	1.3	275.2	2.1
ماليزيا	410.1	1.0	0.8	0.0
اليونان	939.7	2.3	81.4	0.6
سويسرا	407.8	1.0	275.2	2.1
اندونيسيا	0.3	0.0	1.4	0.0
الولايات المتحدة الأمريكية	2,199.3	5.3	312.6	2.4
تايلند	676.8	1.6	454.3	3.5
ألمانيا	6,135.2	14.9	1,180.8	9.0
بلدان أخرى	3,818.7	9.3	997.5	7.6
الإجمالي	**41,336.3**		**13,157.4**	

المصدر : الإحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map)

من خلال الاطلاع على الجدول أعلاه لقيمة الصادرات حسب أهم البلدان المصدرة إليها يتضح أن إيطاليا كانت أهم مستورد، حيث بلغت نسبة ما صدر إليها 20.8% خلال عام 2020 من إجمالي قيمة الصادرات الليبية. وتأتي في المرتبة الثانية تركيا إذ بلغت نحو 17.7% من إجمالي الصادرات.

التركيب السلعي للصادرات:

أظهرت البيانات المتعلقة بالتركيب السلعي للصادرات الوطنية الواردة بالجدول أدناه مدى استحواذ صادرات الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها على النصيب الأوفر من إجمالي الصادرات خلال عام 2020، مشكّلة بذلك ما نسبته 76.8% من إجمالي الصادرات. الأمر الذي يبين عدم تنوع الصادرات الوطنية، نتيجة ضعف هيكل الإنتاج المحلي وهو ما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

جدول رقم (31): قيمة الصادرات مصنفة حسب أقسام السلع خلال الفترة (2019 2020)

" مليون دينار "

أقسام السلع	2019	الأهمية النسبية	2020	الأهمية النسبية
حيوانات حية – منتوجات حيوانية	29.5	0.1	20.2	0.2
منتوجات المملكة النباتية	8.8	0.0	9.7	0.1
شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية والمنتوجات المشتقة منها	0.6	0.0	0.0	0.0
مواد غذائية محضرة، مشروبات، خل، التبغ	2.4	0.0	1.7	0.0
المنتوجات المعدنية	38953.1	94.5	9,146.2	70.0
منتوجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها.	64.5	0.2	20.3	0.2
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	1.4	0.0	0.4	0.0
جلود حيوانات خام وجاود مدبوغة	5.9	0.0	4.4	0.0
الخشب ومصنوعاته، الفحم الخشبي، الفلين ومصنوعاته، مصنوعات القش	0.0	0.0	0.0	0.0
عجائن الخشب، عجائن سلولوزية، ورق مقوى وفضلات الورق	7.0	0.0	1.7	0.0
منتوجات ومواد نسيجية	3.6	0.0	2.4	0.0
الاحذية، أغطية الراس، المظلات، مظلات الشمس، عصي المشي، سياط الفروسية	0.0	0.0	0.0	0.0
مصنوعات من الحجر والجص والإسمنت والميكا ومنتوجات الخزف والزجاج	0.0	0.0	0.0	0.0
لؤلؤ طبيعي أو مستنبت واحجار كريمة أو شبه كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعاتها	1675.5	4.1	3,185.3	24.4
المعادن العادية ومصنوعاتها	414.4	1.0	558.6	4.3
الآلات والأجهزة والمعدات الكهربية وأجهزة التسجيل والإذاعة والصوت	25.3	0.1	38.2	0.3
معدات النقل	2.8	0.0	21.5	0.2
الأجهزة البصرية والفوتوغرافية والسينمائية وأجهزة قياس الضغط والمعدات الطبية	2.2	0.0	1.4	0.0
الأسلحة والذخائر، أجزاؤها ولوازمها	0.0	0.0	0.0	0.0
سلع ومنتوجات متنوعة	6.9	0.0	51.6	0.4
الإجمالي	**41,203.9**	**100.0**	**13,063.6**	**100.0**

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map)

شكل رقم (9): الأهمية النسبية الصادرات الليبية حسب أقسام السلع لعام 2020

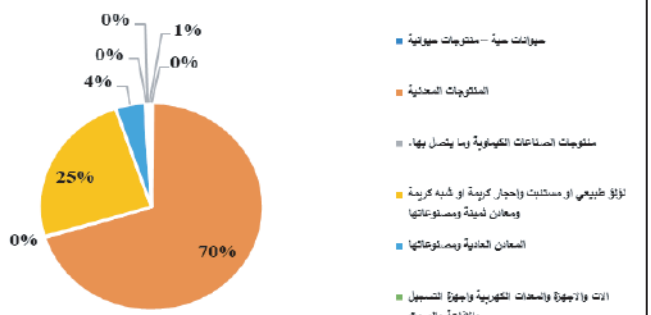

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map)

ثالثاً: الواردات

يعتمد السوق المحلي، على الأسواق الخارجية في تلبية احتياجات كافة القطاعات والأفراد من السلع الاستهلاكية والرأسمالية كالآلات والمعدات والمواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية.

التوزيع الجغرافي للواردات:

تُعدّ الدول الآسيوية، وخاصة الصين وتركيا، الشريك التجاري الرئيسي لواردات ليبيا، حيث بلغت أهميتها النسبية نحو 34.7% من إجمالي الواردات خلال عام 2020، بما قيمته حوالي 6.0 مليار دينار خلال الفترة. فيما شكّلت دول الاتحاد الأوروبي، وأقطار جامعة الدول العربية، والدول الأوروبية الأخرى النسب الباقية.

وتشير البيانات إلى ضعف المبادلات التجارية بين ليبيا والدول الإفريقية، وأستراليا، ونيوزيلندا.

جدول رقم (32): توزيع الواردات الليبية حسب مجموعات البلدان خلال الفترة (2019– 2020)

" مليون دينار "

مجموعات البلدان	2019	النسبة من إجمالي الواردات %	2020	النسبة من إجمالي الواردات %
مجموعة دول الاتحاد الأوروبي	6,922.4	32.1	6,010.1	34.7
أقطار جامعة الدول العربية	4,223.5	19.6	3,317.4	19.1
الدول الآسيوية	8,135.9	37.7	6,036.4	34.8
دول أوروبية أخرى	1,334.0	5.0	1,062.4	6.1
البلدان الأفريقية	10.1	0.0	25.9	0.1
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	1,170.6	5.4	795.4	4.6
أستراليا ونيوزيلاندا	63.6	0.3	84.9	0.5
الإجمالي	**21,860.1**	**100.0**	**17,332.5**	**100.0**

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map)

شكل رقم (10): الأهمية النسبية الواردات الليبية حسب أقسام السلع لعام 2020

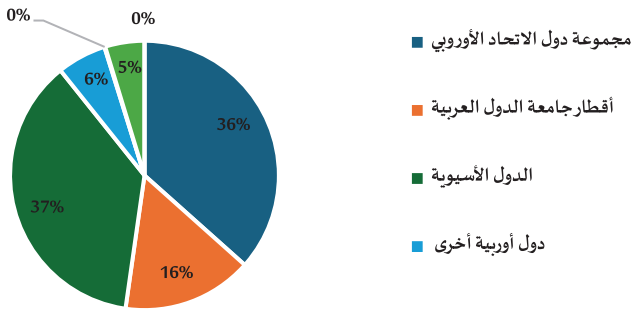

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map)

جدول رقم (33): قيمة الواردات حسب أهم البلدان المستورد منها خلال الفترة (2019-2020)

" مليون دينار"

البلدان المستورد منها	2019	النسبة من إجمالى الواردات %	2020	النسبة من إجمالى الواردات %
إيطاليا	1,945.2	9.0	2,297.8	13.3
إسبانيا	613.6	2.8	2,614.0	15.1
الصين الشعبية	3,432.0	15.9	1,394.7	8.0
الإمارات	1,894.8	8.8	1,390.8	8.0
تركيا	2,894.7	13.4	1,000.0	5.8
فرنسا	293.7	1.4	853.9	4.9
مصر	1,161.8	5.4	557.1	3.2
سويسرا	169.4	0.8	801.9	4.6
المملكة المتحدة	281.7	1.3	455.6	2.6
هولندا	832.6	3.9	469.8	2.7
الولايات المتحدة الأمريكية	578.2	2.7	482.1	2.8
كوريا الجنوبية	884.1	4.1	231.3	1.3
ألمانيا	677.5	3.1	403.1	2.3
أوكرانيا	357.1	1.7	176.7	1.0
اليونان	631.3	2.9	238.1	1.4
البرازيل	390.8	1.8	207.0	1.2
بلدان أخرى	4,821.5	22.1	3,758.4	21.7
الإجمالي	**21,860.0**	**100.0**	**17,332.3**	**100.0**

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map)

من خلال الاطلاع على الجدول أعلاه لقيمة الواردات حسب أهم البلدان المستورد منها، يتضح أن دول إيطاليا والصين وتركيا والإمارات تتصدر قائمة أهم البلدان المستورد منها، حيث بلغت نسبة ما استورد منها حوالي 44.4% خلال عام 2020 من إجمالي قيمة الواردات الليبية.

التركيب السلعي للواردات:

احتلت واردات المنتجات المعدنية، وكذلك واردات الآلات والأجهزة الكهربية، والمواد الغذائية، والمنتجات الكيماوية، ومعدات النقل، المرتبة الأولى من إجمالي الواردات خلال عام 2020، حيث شكّلت 57.8% من إجمالي الواردات. وهذا يدل على مدى ضعف الإنتاج المحلي، وعجز السوق المحلي عن توفير العديد من السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي.

فيما شكّلت واردات الحيوانات الحية ومنتجاتها، والمواد النسيجية، والمملكة النباتية، نسبة 18.8%. أما واردات باقي أقسام السلع، فقد شكّلت النسبة الباقية والبالغة حوالي 23.4% من إجمالي الواردات السلعية.

جدول رقم (34) قيمة الواردات مصنفة حسب أقسام السلعة خلال الفترة (2019-2020)

" مليون دينار "

أقسام السلع	2019	الأهمية النسبية	2020	الأهمية النسبية
حيوانات حية – منتوجات حيوانية	1,033.6	4.8	1,002.3	5.8
منتوجات المملكة النباتية	1,222.0	5.7	1,221.9	7.1
شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية والمنتوجات المشتقة منها	189.9	0.9	226.4	1.3
مواد غذائية محضرة، مشروبات، خل، التبغ	2,191.3	10.1	2281.0	11.2
المنتوجات المعدنية	3,337.2	15.5	2,00.7	16.2
منتوجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها.	1,413.4	6.5	1,281.4	7.4
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	906.6	4.2	686.2	4.0
جلود حيوانات خام وجاود مدبوغة	69.1	0.3	32.7	0.2
الخشب ومصنوعاته، الفحم الخشبي، الفلين ومصنوعاته، مصنوعات القش	141.8	0.7	95.6	0.6
عجائن الخشب، عجائن سلولوزية، ورق مقوى وفضلات الورق	342.5	1.6	315.6	1.8
منتوجات ومواد نسيجية	1,370.3	6.3	1,030.0	5.9
الأحذية، أغطية الراس، المظلات، مظلات الشمس، عصى المشي، سياط الفروسية	203.9	0.9	118.8	0.7
مصنوعات من الحجر والجص والإسمنت والميكا ومنتوجات الخزف والزجاج	672.7	3.1	445.1	2.6
لؤلؤ طبيعي أو مستنبت واحجار كريمة أو شبه كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعاتها	416.4	1.9	172.8	1.0
المعادن العادية ومصنوعاتها	1,066.9	4.9	766.2	4.4
آلات والاجهزة والمعدات الكهربية وأجهزة التسجيل والإذاعة والصوت	3,614.4	16.7	2,462.1	14.2
معدات النقل	2,051.3	9.5	1,188.2	6.9
الأجهزة البصرية والفوتوغرافية والسينمائية وأجهزة قياس الضغط والمعدات الطبية	438.2	2.0	462.0	2.7
الأسلحة والذخائر ، أجزاؤها ولوازمها	1.0	0.0	1.4	0.0
سلع ومنتوجات متنوعة	914.8	4.2	741.4	4.3
الإجمالي	**21,597.2**	**100.0**	**17,332.3**	**100.0**

المصدر : الإحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map)

شكل رقم (11): الأهمية النسبية الواردات الليبية حسب أقسام السلع لعام 2020

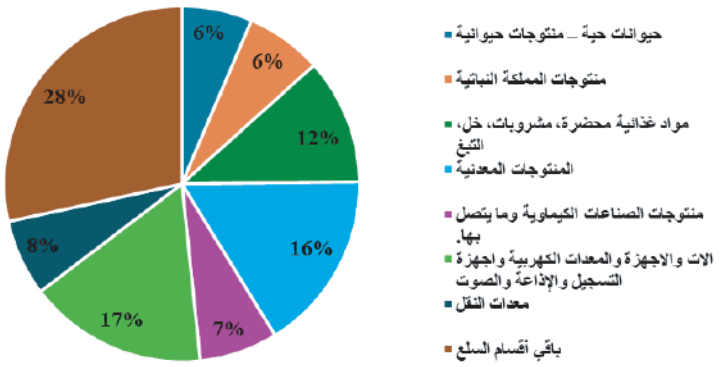

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map)

رابعاً: التطورات النقدية

- **التطورات النقدية**

– **القاعدة النقدية:**

شهدت القاعدة النقدية خلال عام 2020 ارتفاعًا بنسبة 10.8%، أو ما مقداره 6,458.7 مليون دينار، أي من 60,073.1 مليون دينار في نهاية عام 2019 إلى 66,531.8 مليون دينار في نهاية عام 2020. ويُعزى هذا الارتفاع إلى التغيّر الذي طرأ على مكونات القاعدة النقدية، وتشمل: النقد بخزائن المصارف، النقد لدى الجمهور، ودائع المصارف التجارية تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي، وودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي.

وقد ارتفعت الودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي، وهي المكوّن الأساسي للقاعدة النقدية (رصيد الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف ليبيا المركزي ورصيد حساب المقاصة)، من 21,809.8 مليون دينار في نهاية عام 2019 إلى 25,374.6 مليون دينار في نهاية عام 2020، بنسبة 16.3%، أو ما مقداره 3,564.8 مليون دينار.

كما ارتفع رصيد النقدية لدى الجمهور بنسبة 8.3%، أو ما مقداره 3,040.2 مليون دينار، أي من 36,691.8 مليون دينار في نهاية عام 2019 إلى 39,732.0 مليون دينار في نهاية عام 2020.

أما فيما يتعلّق بودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، فقد انخفضت من 1,571.5 مليون دينار في نهاية عام 2019 إلى 1,425.2 مليون دينار في نهاية عام 2020، أي بنحو 146.3 مليون دينار، أو ما نسبته 9.3%.

– **العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:**

بتحليل العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية، فقد كان لصافي الأصول الأجنبية أثر انكماشي على القاعدة النقدية، حيث انخفضت بنحو 13,218.1 مليون دينار، أو ما نسبته 11.7%. في حين كان لصافي الأصول المحلية أثر توسعي على القاعدة بارتفاع قدره 19,676.8 مليون دينار، أو ما نسبته 37.2% في نهاية عام 2020، كما يتضح من الجدول التالي.

جدول رقم (35) القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

" مليون دينار"

البيان	2019	2020	مقدار التغير	نسبة التغير
القاعدة النقدية:	**60,073.1**	**66,531.8**	**6,458.7**	**10.8**
أ – العملة خارج المصارف	**36,691.8**	**39,732.0**	**3,040.2**	**8.3**
ب– الاحتياطيات الأولية للمصارف التجارية:	**21,809.8**	**25,374.6**	**3,564.8**	**16.3**
– نقدية في الصندوق	2,355.1	1,128.9	1,226.2–	52.1–
– ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	19,454.7	24,245.7	4,791.0	24.6
ج – ودائع المؤسسات العامة لدى م.ل.م	**1,571.5**	**1,425.2**	**146.3–**	**9.3–**
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:	**60,073.1**	**66,531.8**	**6,458.7**	**10.8**
أ – **صافي الأصول الأجنبية**	**112,976.8**	**99,758.7**	**13,218.1**	**11.7–**
ب – صافي الأصول المحلية:	**(52,903.7)**	**(33,226.9)**	**19,676.8**	**37.2–**
– صافي المستحقات علي الخزانة العامة	(15,612.6)	(3,754.0)	19,366.6	124.0–
– المستحقات على المصارف التجارية	0.0	0.0	0.0	0.0
– مستحقات على المؤسسات العامة	0.0	0.0	0.0	0.0
– صافي البنود الأخرى	(37,291.1)	(36,908.9)	382.2	1.0–

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (12): القاعدة النقدية

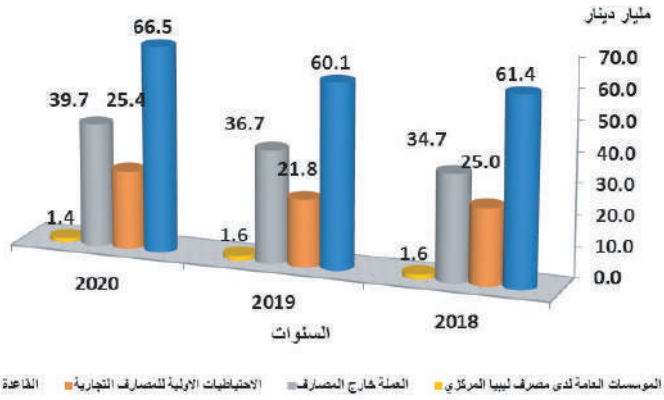

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

- **عرض النقود:**

شهد عرض النقود بالمفهوم الواسع (ع2)، أو ما يُعرف بالسيولة المحلية، في نهاية عام 2020، ارتفاعًا بنحو 16,801.6 مليون دينار، أو ما نسبته 15.5%، ليصل إلى 125,543.0 مليون دينار، مقابل 108,471.4 مليون دينار في نهاية عام 2019.

وقد تركز الارتفاع في عرض النقود (ع1) بنحو 17,381.6 مليون دينار، أو ما نسبته 16.5%، ليصل في نهاية عام 2020 إلى 122,950.3 مليون دينار، مقابل 105,568.7 مليون دينار في نهاية عام 2019. وبالنظر إلى التغير في مكونات (ع1)، يُلاحظ أن العملة خارج المصارف ارتفعت من 36,691.8 مليون دينار إلى 39,732.0 مليون دينار، أي بزيادة قدرها 3,040.2 مليون دينار، وبنسبة بلغت 8.3% في نهاية عام 2020. كما ارتفعت الودائع تحت الطلب من 68,876.9 مليون دينار في نهاية عام 2019 إلى 83,218.3 مليون دينار في نهاية عام 2020، أي بنسبة 20.8%، أو ما مقداره 14,341.4 مليون دينار.

وقد شكّلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 67.7% من عرض النقود (ع1)، في حين شكّل النقد المتداول خارج المصارف نسبة 32.3%.

أما رصيد شبه النقود، فقد انخفض بنحو 580.0 مليون دينار، أو ما نسبته 18.3%، ليصل إلى 2,592.7 مليون دينار، مقابل 3,172.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.

وقد بلغ مضاعف النقود لعام 2020 بالنسبة إلى (ع1) نحو 1.85 مرة، في حين بلغ هذا المضاعف بالنسبة إلى (ع2) نحو 1.89 مرة.

العوامل المؤثرة في عرض النقود:

يلاحظ أن صافي الأصول الأجنبية الذي انخفض بنسبة 13.7%، او ما مقداره 16,310.2 مليون دينار كان له أثر انكماشي على عرض النقود، في حين ارتفع صافي الائتمان المحلي بمقدار 21,267.7 مليون دينار، أي بنسبة 79.9% وكذلك صافي البنود الأخرى الذي ارتفع بنحو 11,727.9 مليون دينار، كان لهما أثر توسعي على عرض النقود في نهاية عام 2020.

جدول رقم (36) عرض النقود والعوامل المؤثرة فيها

" مليون دينار "

البيـان	2019	2020	مقدار التغير	نسبة التغير
1. عرض النقود (ع1):	**105,568.7**	**122,950.3**	**17381.6**	**16.5**
– العملة خارج المصارف	36,691.8	39,732.0	3,040.2	8.3
– ودائع تحت الطلب	68,876.9	83,218.3	14,341.4	20.8
2. شبه النقود:	**3,172.7**	**2,592.7**	**-580.0**	**-18.3**
عرض النقود (ع2)	**108,741.4**	**125,543.0**	**16,801.6**	**15.5**
العوامل المؤثرة في عرض النقود:	**108,741.4**	**125,543.0**	**16,801.6**	**15.5**
1. صافى الأصول الأجنبية:	**119,035.7**	**102,725.7**	**-16,310.2**	**-13.7**
– المصرف المركزي	112,976.8	99,758.7	-13218.1	-11.7
– المصارف التجارية	6,058.9	2,966.8	-3,092.1	-51.0
2. المستحقات علي الخزانة العامة (صافي):	**(26,607.2)**	**(5,339.5)**	**21.267.7**	**-79.9**
– المصرف المركزي	(15,612.6)	3,754.0	19,366.6	-124.0
– المصارف التجارية	(10,994.6)	(9,093.5)	1,901.1	-17.3
3. المستحقات على القطاعات الأخرى	**18,179.4**	**18,295.6**	**116.2**	**0.6**
4. صافى البنود الأخرى	**(1,866.5)**	**9,861.4**	**11,727.9**	**-628.3**

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (13):عرض النقود

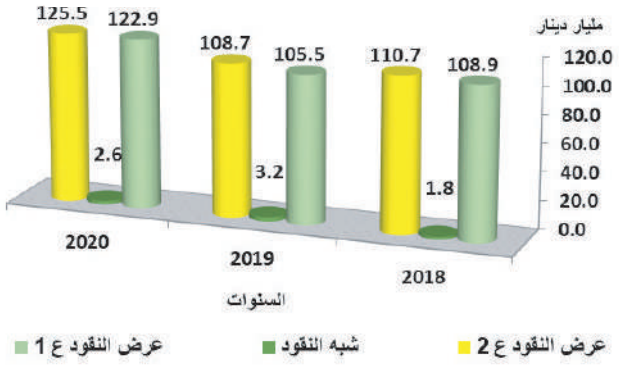

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

- **مقاصة الصكوك:**

شهدت الصكوك المارة بغرفة مقاصة طرابلس خلال عام 2020، انخفاضاً في العدد والقيمة، ليصل عددها نحو 269 ألف صك، مقابل 383 ألف صك خلال عام 2019، بانخفاض بلغ 114 ألف صك وما نسبته 29.8%. فيما بلغت قيمة هذه الصكوك خلال العام موضوع التقرير نحو 49.8 مليار دينار، مقابل 62.3 مليار دينار للعام 2019، مسجلة بذلك انخفاضاً قدره 12.5 مليار دينار وما نسبته 20.1%.

جدول رقم (37) مقاصة الصكوك في طرابلس

الفترة	العدد بالآلف	القيمة
2018	283	40,923.9
2019	383	62,254.4
2020	269	49,832.5

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

- **مصرف ليبيا المركزي**

أظهر إجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2020 (عدا الحسابات النظامية) ارتفاعًا قدره 13.7 مليار دينار، بما نسبته 7.4%، ليبلغ نحو 199.3 مليار دينار، مقابل 185.7 مليار دينار في نهاية عام 2019.

وفيما يلي تحليل لأهم بنود المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي:

- **جانب الأصول:**

1. **أصول إصدار العملة:**

سجّلت أصول إصدار العملة ارتفاعًا بنحو 1.8 مليار دينار، بما نسبته 4.6%، لتصل في نهاية عام 2020 إلى 40.8 مليار دينار، مقابل 39.0 مليار دينار في نهاية عام 2019. وقد تركزت هذه الزيادة في ارتفاع رصيد بند سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية، لتبلغ ما نسبته 99.9% من إجمالي أصول إصدار العملة، في حين ظل رصيد الذهب النقدي كما هو عليه في نهاية عام 2019، بنحو 46.9 مليون دينار، مشكّلًا ما نسبته 0.1% من إجمالي أصول إصدار العملة.

2. **أصول العمليات المصرفية:**

بلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية في نهاية عام 2020 نحو 158.5 مليار دينار، مقابل 146.6 مليار دينار في نهاية عام 2019، مسجلاً ارتفاعاً وقدره 11.9 مليار دينار، أي بنسبة 8.1%. وفيما يلي تحليل لأهم البنود المكونة لأصول العمليات المصرفية:

- **سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل:**

بلغ رصيد سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2020 نحو 52.2 مليار دينار، مقابل نحو 67.3 مليار دينار في نهاية عام 2019، مسجلاً انخفاضاً قدره نحو 15.1 مليار دينار، وبنسبة انخفاض بلغت 22.4%. ويعزى ذلك إلى انخفاض في إيرادات النقد الأجنبي.

- **المساهمات والاستثمارات المحلية:**

لم يطرأ أي تغير على رصيد بند المساهمات والاستثمارات المحلية في نهاية عام 2020 ليبقى الحال كما هو عليه في نهاية عام 2019 والبالغ 3.0 مليار دينار.

- **المساهمات والاستثمارات الأجنبية:**

انخفض رصيد المساهمات والاستثمارات الأجنبية في نهاية عام 2020 بنحو 152.3 مليون دينار، وبنسبة انخفاض قدرها 1.1%، ليصل إلى 14.2 مليار دينار، مقابل 14.3 مليار دينار في نهاية عام 2019.

- **قروض وسلفيات الخزانة العامة:**

بلغ رصيد السلف الممنوحة للخزانة العامة في نهاية عام 2020 نحو 84.1 مليار دينار، مقابل 57.4 مليار دينار في نهاية عام 2019، مظهرا ارتفاعاً وقدره 26.7 مليار دينار، بما نسبته 46.5%، ويعزى ذلك إلى ارتفاع العجز في الميزانية العامة لعام 2020.

- **الأصول الأخرى:**

بلغ رصيد الأصول الأخرى في نهاية عام 2020 نحو 4.9 مليار دينار، مقابل 4.6 مليار دينار في نهاية عام 2019، مظهراً ارتفاعاً قدره 349.6 مليون دينار، ما نسبته 7.6%.

- **جانب الخصوم:**

1. **خصوم إصدار العملة:**

سجل رصيد العملة المصدرة للتداول في نهاية عام 2020 ارتفاعا بلغ 1.8 مليار دينار، بما نسبته 4.6%، ليصل إلى نحو 40.8 مليار دينار، مقابل 39.0 مليار دينار في نهاية عام 2019.

2. **خصوم العمليات المصرفية:**

- **الودائع (الحسابات الجارية):**

سجل الرصيد الإجمالي للخصوم الإيداعية لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2020 انخفاضا قدره 2.6 مليار دينار، وبنسبة انخفاض قدرها 2.8%، ليصل إلى 92.7 مليار دينار، مقابل 95.3 مليار دينار في نهاية عام 2019، ويعزى ذلك إلى انخفاض رصيد ودائع المصارف التجارية والمصارف المتخصصة بنحو 80.4 مليون دينار، وبنسبة انخفاض 0.2%، ليصل إلى 44.5 مليار دينار في نهاية عام 2020، مقابل 44.6 مليار دينار في نهاية عام 2019.

بينما انخفض رصيد ودائع الخزانة العامة بنحو 4.5 مليار دينار، أي ما نسبته 27.3%، ليصل في نهاية عام 2020 إلى 12.1 مليار دينار، مقابل 16.6 مليار دينار في نهاية عام 2019.

وفي المقابل، ارتفع رصيد ودائع مؤسسات وأجهزة عامة بنحو 2.6 مليار دينار، أي ما نسبته 9.7%، ليصل إلى 29.0 مليار دينار في نهاية عام 2020، مقابل 26.4 مليار دينار في نهاية عام 2019.

وسجّل رصيد الحسابات المتنوعة انخفاضًا قدره 534.6 مليون دينار، أي ما نسبته 8.0%، ليصل إلى 6.1 مليار دينار في نهاية عام 2020، مقابل 6.6 مليار دينار في نهاية عام 2019.

كما انخفض رصيد حسابات المصارف الخارجية بنحو 43.1 مليون دينار، أي بنسبة انخفاض قدرها 4.4%، ليصل إلى 934.2 مليون دينار في نهاية عام 2020، مقابل 977.3 مليون دينار في نهاية عام 2019.

– رأس المال والاحتياطي العام:

لم يطرأ أي تغير على رصيد رأس المال والاحتياطي العام لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2020، ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2019، والبالغ 1.5 مليار دينار.

– الاحتياطيات والمخصصات الأخرى:

سجل بند الاحتياطيات والمخصصات انخفاضا بلغ 346.9 مليون دينار، أي ما نسبته 3.7%، ليصل إلى نحو 8.9 مليار دينار في نهاية عام 2020، مقابل 9.3 مليار دينار في نهاية عام 2019.

– الخصوم الأخرى:

سجل بند الخصوم الأخرى ارتفاعاً وقدره 14.8 مليار دينار، بما نسبته 36.6% ليصل في نهاية عام 2020 إلى نحو 55.4 مليار دينار (منها نحو 13.3 مليار دينار رسوم بيع العملة الأجنبية) مقابل 40.5 مليار دينار في نهاية عام 2019.

والجدول التالي رقم (33)، يوضح تطور أهم بنود أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي والتغيرات التي طرأت عليها.

جدول رقم (38): أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي

"مليون دينار"

البيان	2019	2020	مقدار التغير	نسبة التغير
الأصول				
أولا: أصول إصدار العملة:-	**39,047.7**	**40,862.3**	**1,814.6**	**4.6**
1- سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية	39,000.8	40,815.4	1,814.6	4.7
2-ذهب نقدي	46.9	46.9	0.0	0.0
ثانياً: أصول العمليات المصرفية:	**146,615.9**	**158,460.2**	**11,844.3**	**8.1**
1-سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية	67,250.2	52,190.9	-15,059.3	-22.4
2-المساهمات والاستثمارات المحلية	3,029.4	3,029.4	0.0	0.0
3-المساهمات والاستثمارات الأجنبية	14,342.3	14,190.0	-152.3	-1.1
4-الدين العام الممنوح للخزانة العامة:	57,400.7	84,107.0	26,706.3	46.5
- سندات وأذونات الخزانة العامة	0.0	0.0	0.0	-
- قروض وتسهيلات للخزانة العامة	57,400.7	84,107.0	26,706.3	46.5
5-القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:	0.0	0.0	0.0	-
- قروض وسلف وتسهيلات لمؤسسات وأجهزة عامة (محلية، أجنبية)	0.0	0.0	0.0	-
- قروض وتسهيلات لمصارف تجارية	0.0	0.0	0.0	-
6-الأصول الأخرى	4,593.3	4,942.9	349.6	7.6
إجمالي الأصول	**185,663.6**	**199,322.5**	**13,658.9**	**7.4**
الخصوم				
أولاً: خصوم إصدار العملة: -	**39,047.7**	**40,862.3**	**1,814.6**	**4.6**
1-عملة خارج مصرف ليبيا المركزي	39,046.9	40,861.0	1,814.1	4.6
2-عملة لدى العمليات المصرفية	0.8	1.3	0.5	62.5
ثانياً: خصوم العمليات المصرفية: -	**146,615.9**	**158,460.2**	**11,844.3**	**8.1**
1-الودائع (الحسابات الجارية):	95,308.7	92,662.3	-2,646.4	-2.8
- الخزانة العامة	16,657.3	12,117.1	-4,540.2	-27.3
- مؤسسات وأجهزة عامة	26,408.5	28,960.4	2,551.9	9.7
- المصارف المحلية (تجارية، متخصصة)	44,586.1	44,505.7	-80.4	-0.2
- حسابات متنوعة	6,679.5	6,144.9	-534.6	-8.0
- حسابات مصارف خارجية	977.3	934.2	-43.1	-4.4
2- رأس المال والاحتياطي العام	1,500.0	1,500.0	0.0	0.0
3- احتياطيات ومخصصات أخرى	9,258.1	8,911.2	-346.9	-3.7
4- الخصوم الأخرى	40,549.1	55,386.7	14,837.6	36.6
إجمالي الخصوم	**185,663.6**	**199,322.5**	**13,658.9**	**7.4**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- **أنشطة إدارات مصرف ليبيا المركزي**

تم افتتاح نشاط مصرف ليبيا المركزي الذي تأسس في 1 أبريل من عام 1955 تحت اسم "المصرف الوطني الليبي" بموجب القانون رقم 30 لسنة 1955، وحل بذلك محل لجنة النقد الليبية التي أُنشئت في عام 1951.

بعد ذلك، تغير اسمه إلى "مصرف ليبيا" بموجب قانون البنوك لسنة 1963. ثم تغير اسمه في سبتمبر 1969 إلى اسمه الحالي وهو "مصرف ليبيا المركزي". وقد كانت من بين وظائفه المحافظة على تغطية العملة المصدرة بأصول إسترلينيه، ولم يكن له في بداية نشاطه أي دور في مراقبة عرض النقود أو الائتمان المصرفي أو في الرقابة على المصارف.

في هذا الصدد، يجدد مصرف ليبيا المركزي ويؤكد على أنه مؤسسة مالية مستقلة ومملوكة بالكامل للدولة الليبية، ويمثل السلطة النقدية بها. وقد حدد قانون إنشاء المصرف المركزي والقوانين اللاحقة له، والتي كان آخرها قانون المصارف رقم (1) لعام 2005م بشأن المصارف، المعدل بالقانون رقم (46) لعام 2012م، أهداف المصرف المركزي، والتي أهمها المحافظة على الاستقرار النقدي والعمل على تحقيق النمو في الاقتصاد الوطني في إطار السياسة العامة للدولة.

وتعد مدينة طرابلس مقر الإدارة العامة لمصرف ليبيا المركزي، ويقوم المصرف بتقديم خدماته للمصارف التجارية وفروعها في جميع أنحاء الدولة من خلال فروعه في كل من بنغازي، سرت، وسبها، وأقسام الإصدار في مدينتي غريان والبيضاء.

واصل مصرف ليبيا المركزي جهوده الحثيثة من أجل رفع أداء القطاع المصرفي وتحسين مستوى خدماته، وزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو به، وذلك من خلال تطوير وتفعيل دور السياسة النقدية والمصرفية التي ينتهجها المصرف.

في جانب الإشراف والرقابة على المصارف التجارية، قام مصرف ليبيا المركزي بعدة أعمال أبرزها الآتي:

أولاً: تنفيذاً للمهام الموكلة إلى إدارة الرقابة على المصارف والنقد، وضمن الأعمال اليومية :

- أصدرت الإدارة عدد (8) منشورات تضمنت تعليمات وتوجيهات صادرة بموجب قرارات عن السيد/ محافظ مصرف ليبيا المركزي، كما أصدرت عدد (243) رسالة دورية خلال فترة التقرير تضمنت طلب بعض المعلومات والبيانات من المصارف سواء لعمل هذه الإدارة أو لجهات رسمية أخرى .
- قامت الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ما ورد إليها من مراسلات خلال الفترة من 2020/01/01 إلى 2020/12/31، حيث بلغ عدد المعاملات الواردة إلى الإدارة خلال فترة التقرير (8129) معاملة .
- قامت الإدارة بالرد على مختلف الجهات حول المواضيع المتعلقة بالعمل المصرفي ومخاطبة المصارف بشأن مختلف المهام التي تقع ضمن إجراءات الإشراف والرقابة على المصارف، وقد بلغت هذه المراسلات عدد (2143) رسالة صادرة.
- أصدرت الإدارة عدد (283) مذكرة تم عرضها على السيد المحافظ لمعالجة مواضيع مختلفة.

ثانياً: الرقابة المكتبية :

قامت أقسام الرقابة المكتبية بالإدارة خلال فترة التقرير بمتابعة أوضاع المصارف من خلال الاطلاع وتحليل ما توفر لديها من بيانات، وتم إنجاز ما يلي :

1. مراجعة الطلبات المقدمة لهذه الإدارة لغرض القيد في سجل المحاسبين والمراجعين القانونيين وسجل مكاتب وبيوت الخبرة المختصة بتقييم الأصول والعقارات وإحالتها للعرض على اللجنة المختصة، حيث بلغت خلال فترة التقرير (4) طلبات للمحاسبين وطلب واحد للمهندسين .
2. مراجعة الطلبات المقدمة لهذه الإدارة لغرض الحصول على الموافقة لفتح الفروع والوكالات المصرفية، واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها، حيث بلغت هذه الطلبات خلال فترة التقرير (28) طلبا.
3. مراجعة وتحليل المراكز المالية الشهرية للمصارف التجارية التي بلغت خلال الفترة نحو (240) مركزاً مالياً.

4. مراجعة وتحليل حسابات الأرباح والخسائر الشهرية للمصارف التجارية التي بلغت خلال الفترة نحو (240) حسابا.
5. متابعة أوضاع حركة السيولة النقدية اليومية بالمصارف وإعداد تقارير بشأنها حيث تم إعداد (260) تقريرا لعدد 20 مصرفا.
6. عقد الاجتماعات التقابلية مع المصارف التجارية لمناقشة حساباتها الختامية تهيئةً لاعتمادها؛ حيث بلغت خلال فترة التقرير عدد (12) اجتماعا تقابليا وتمت الموافقة على منحهم الإذن لعقد الجمعية العمومية.
7. متابعة واستعراض أوضاع الاحتياطيات الإلزامية وأوضاع السيولة للمصارف التجارية أسبوعياً وإعداد التقارير اللازمة، حيث بلغت خلال الفترة عدد (544) تقريرا، واتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات قانونية كما تم إصدار عدد رسالتين بتوقيع وخصم الغرامات الجزائية التي يتقرر توقيعها على المصارف التي تعجز في الأحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي بالخصم من حساباتها وتنبيهها إلى ذلك، وتنبيه المصارف التي تخفق في الاحتفاظ بنسبة السيولة المقررة قانوناً وحثها على الامتثال لأحكام القانون رقم(1) لسنة 2005م بشأن المصارف والمنشورات الصادرة بالخصوص.
8. متابعة الشكاوى التي ترد إلى هذه الإدارة من مختلف الجهات حيث بلغت عدد (58) شكوى، تم معالجتها بالكامل، واتخذت الإجراءات اللازمة بشأنها.
9. مراجعة محاضر اجتماعات مجالس إدارات المصارف التجارية والمصرف الليبي الخارجي ومحاضر اجتماعات اللجان الإدارية المؤقتة للمصارف والقرارات المنبثقة عنها وإعداد ما يلزم من ملاحظات حولها وإبلاغ المصارف بها في حينه، حيث بلغ عدد المحاضر التي تمت مراجعتها خلال الفترة (113) محضرا لجميع المصارف .
10. متابعة طلبات بعض الجهات القضائية والنيابة للاستفسار عن بعض الحسابات المصرفية للأفراد والشركات، حيث بلغت خلال الفترة (47) رسالة دورية .
11. القيام بفحص الطلبات المقدمة من المصارف للحصول على الرقم المصرفي (CBL – KEY) لشركات القطاع الخاص، القطاع العام، الأفراد الليبين، الأفراد

الأجانب، شركات التفتيش، القطاع الحكومي، القطاع المصرفي، جهات متنوعة، حيث بلغت خلال الفترة عدد (17920) رقما مصرفيا.

12. القيام بصرف الرقم المصرفي (CBL – KEY) للجهات التي اجتازت عملية الفحص حيث بلغت خلال الفترة عدد (6118) رقما مصرفيا .

13. متابعة التقارير الإحصائية لطلبات الشراء المقدمة من المصارف التجارية لشراء النقد الأجنبي لغرض فتح الإعتمادات المستندية وحوالات الدراسة والعلاج، حيث بلغت خلال الفترة (8) تقارير .

14. متابعة التقارير الإحصائية لحجوزات المصارف التجارية للنقد الأجنبي الخاصة بمنحة أرباب الأسر والأغراض الشخصية (10,000 دولار) عن طريق الحوالات السريعة والبطاقات الدولية وحوالات السويفت حيث بلغ عدد التقارير خلال الفترة (8) تقارير .

15. مراجعة الطلبات المقدمة من المغتربين العاملين بقطاعي الصحة والتعليم للحصول على موافقة لتحويل مستحقاتهم، وذلك من خلال منظومة تغطية النقد الأجنبي للمغتربين، حيث بلغ عدد الطلبات خلال الفترة (246) طلبا .

16. متابعة الشركات والجهات التي أخفقت في تقديم الإقرارات الجمركية للمصارف التجارية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف التعامل معها إلى حين تسوية أوضاعها، حيث بلغت خلال الفترة عدد (125) شركة.

17. متابعة الشركات والجهات التي قامت بتقديم الإقرارات الجمركية اللازمة لتسوية أوضاعها، حيث تم تسوية أوضاع (78) شركة.

18. مراجعة المراكز المالية المجمعة للمصارف التجارية التي تمارس أنشطة الصيرفة الإسلامية واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

19. متابعة الطلبات المقدمة لهذه الإدارة لغرض القيد في سجل المراقبين الشرعيين لشغل عضوية هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف، وإحالتها للعرض على الهيئة المركزية للرقابة الشرعية لعدد (16) طلب قيد .

20. متابعة تحول المصارف التجارية للعمل بالصيرفة الإسلامية لمصرفي (النوران والتجاري العربي).

21. متابعة عمليات تأسيس المصارف الإسلامية الجديدة لمصرفي (الأندلس الإسلامي، السراج الإسلامي والاستثمار العربي الإسلامي).
22. متابعة استلام المراكز المالية وقوائم الدخل للمصارف الإسلامية والمصارف التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية عن طريق الفروع والنوافذ الإسلامية لعدد (14) مصرفا .
23. الإجابة على الاستبيانات التي تحال من صندوق النقد العربي ومركز الشرق الاوسط للمساعدة الفنية (METAC).
24. إحالة عدد (21) صكا لإدارة الحسابات بمصرف ليبيا المركزي للتحصيل، وهي تمثل رسوم قيد المراقبين الشرعيين وتجديد قيدهم بسجل المراقبين الشرعيين المعد لهذا الغرض بالإدارة .

ثالثاً : الرقابة الميدانية :

تتولى فرق التفتيش التابعة لإدارة الرقابة على المصارف والنقد، وأقسام التفتيش بفروع مصرف ليبيا المركزي في بنغازي وسبها وسرت ومصراته، مهام التفتيش الميداني، وذلك بقيام هذه الفرق بفحص ومراجعة أعمال الفروع والوكالات المصرفية والإدارات العامة، والتفتيش عليها من واقع المستندات والدفاتر والسجلات الأصلية الموجودة لديها.

وتنقسم الرقابة الميدانية إلى نوعين:

1. رقابة ميدانية شاملة (دورية) .
2. رقابة ميدانية نوعية (لغرض معين).

وقد قامت فرق التفتيش بإدارة الرقابة على المصارف والنقد وأقسام الرقابة على المصارف والنقد بفروع مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة من 2020/01/01 إلى 2020/12/31 بتنفيذ عدد (70) مهمة تفتيشية نوعية على مختلف فروع وإدارات المصارف التجارية وفقاً للبيانات التالية :

جدول رقم: (39)

ت	اسم المصرف	عدد المهام
1	الجمهورية	19
2	الصحارى	7
3	التجاري الوطني	11
4	الوحدة	3
5	شمال افريقيا	3
6	التجارة والتنمية	2
7	الأمان للتجارة والاستثمار	4
8	المتحد	2
9	الإجماع العربي	0
10	المتوسط	3
11	الوفاء	0
12	الواحة	0
13	السراي	2
14	التجاري العربي	1
15	الخليج الأول الليبي	1
16	النوران	2
17	الليبي الخارجي	4
18	الإسلامي الليبي	4
19	اليقين	0
20	الأندلس	1
المجموع		**70**

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

كما قام مصرف ليبيا عبر إدارة الرقابة على المصارف والنقد خلال فترة التقرير، بعرض ومتابعة الإجراءات المتعلقة بتقارير التفتيش وردود المصارف على ما جاء في هذه التقارير من ملاحظات وكذلك متابعة الإجراءات المتعلقة بإبلاغ المصارف المستهدفة بالتفتيش، هذا وقد تم توثيق عدد (70) تقرير تفتيش بمنظومة التفتيش، وبعرض ومتابعة إجراءات عدد (238) معاملة شملت إعداد ومتابعة رسائل تكليف المفتشين، وإحالة نسخ من تقارير التفتيش إلى مسؤولي المصارف التي تم التفتيش عليها، وكذلك إحالة نسخ من تلك التقارير إلى السيد/ المحافظ .

المَنشورات والرَّسائِل الدَّوريَّة

أولاً :- المَنشـورات الصَّادرة خلال فترة التقرير :

ت	الرَّقم الإشاري	رقم المنشور	التاريخ	الموضوع
1	804	1	2020/02/12	بشأن صدور تعليمات مصرف ليبيا المركزي لتوجيه المصارف للعمل على إنشاء ترتيب إداري بالمصارف لتمويل المشروعات متناهية الصغر والمتوسطة
2	804	2	2020/04/08	بشأن صدور تعليمات مصرف ليبيا المركزي فيما يخص الضوابط لتنظيم إجراءات فتح الاعتمادات المستندية خلال الأزمة الراهنة
3	804	3	2020/05/10	بشأن صدور تعليمات مصرف ليبيا المركزي لموضوع حماية عملاء المصارف.
4		4	2020/06/12	بشأن صدور المعيار المصرفي رقم (16) المنظم لعمليات الاستصناع والاستصناع الموازي
5	1/18/1055	5	2020/08/17	بشأن صدور المعيار المصرفي رقم (17) المنظم لعمليات السلم والسلم الموازي
6	1055	6	2020/09/27	بشأن إيقاف العمل بصيغتي التمويل المحلي المضاربة والوكالة بالاستثمار بالمصرف، وذلك إلى حين موافاتكم بتعليمات جديدة بالخصوص
7	731	7	2020/11/24	بشأن االتقيد بالضوابط الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي فيما يخص خدمات الدفع الإلكتروني بالسوق الليبي عبر مؤسسات القطاع المصرفي وخارجه مع ضرورة الحصول على أذن مزاولة من مصرف ليبيا المركزي
8	904	9	2020/12/31	بشأن الضوابط المنظمة لإجراءات فتح الاعتمادات المستندية وبيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية والدراسة والعلاج والمغتربين

بالإضافة إلى عدد 243 رسالة دورية صادرة خِلاَل عام 2020، كانت أولها رسالة بشأن إحالة صورة من كتاب السيد/ وكيل النيابة بكتب النائب العام ذات الرقم الإشاري (4-8-114) المؤرخة في 2020/01/06، الذي طلب بموجبها التحفظ على أرصدة الحسابات الخاصة بالسيدة/ سامية مرعي عامر محمد، الموظفة بالمصرف التجاري الوطني؛ وآخرها رسالة صادرة بتاريخ 2020/12/31 بشأن رفع التجميد على حسابات شركة الأندلس للاستثمار السياحي التابعة لصندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ما لم تكن هناك أية موانع قانونية أخرى.

وفيما يخص الإصدار واصل مصرف ليبيا المركزي عمله كالمعتاد في متابعة تطور العوامل المختلفة التي من شأنها التأثير على العملة في التداول، سواء بالزيادة أو النقصان، بغية معالجة العوامل السلبية منها في هذا الشأن، حفاظًا على القوة الشرائية للعملة الليبية واستقرارها، وذلك في حدود اختصاصاته وفي إطار وظائف المصرف المركزي، طبقًا لما نص عليه القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف.

وقد قامت إدارة الإصدار بمصرف ليبيا المركزي بتسيير أعمالها على الوجه الأكمل، في ظل ظروف استثنائية غير مسبوقة تمثّلت في "جائحة كورونا"، وذلك من خلال إصدار العملة، وتزويد المصارف التجارية وفروعها العاملة في ليبيا بجميع فئات العملة الورقية والمعدنية المختلفة، وفي الوقت نفسه استقبال كميات من المبالغ المودعة من قبل المصارف، بغية تحقيق الحد المطلوب من السيولة النقدية، وفق تعليمات المصرف المركزي، بما في ذلك العملة القديمة غير الصالحة للتداول.

وفيما يلي أهم الأعمال التي قامت بها الإدارة خلال فترة التقرير:

أولاً: العملة في التداول :

بلغ إجمالي العملة في التداول نهاية 2020/12/31 مبلغ وقدره(40,862,326،450د.ل) أي بزيادة في التداول وقدرها (2,741,080,000 د. ل) عن سنة 2019 .

ثانياً: العملة المحلية المصدرة :

أ–أقسام الإصدار :

تم خلال عام 2019 تزويد أقسام الإصدار والخزينة الفرعية طرابلس بالعملة المحلية لمواجهة احتياجات المصارف التجارية وفروعها، موزعة على النحو التالي:

الخزينة الفرعية طرابلس	2,030,500,000 دينار ليبي
قسم إصدار غريان	164,000,000 دينار ليبي
قسم إصدار سبها	60,000,000 دينار ليبي
المجمـــــوع	2,254,500,000 دينار ليبي

ب–إدارة العمليات المصرفية: 1,119,514,100 دينار ليبي

ج– المصارف التجارية : 2,568,760,000 دينار ليبي

ثالثاً: العملة المحلية الواردة :

-المبالغ الواردة من دار الطباعة بلندن وقدرها (1,300,000,000 د.ل)

-العملة الواردة من إدارة العمليات المصرفية والمصارف التجارية (1,873,614,100 د.ل)

رابعاً: العملة الأجنبية :

العملة الأجنبية الواردة من الخارج: لا شيء.

المبالغ الصادرة إلى إدارة العمليات المصرفية، وبياناتها كالتالي:

1,900,000.00دولار أمريكي.

2,570,000.00 يـــــورو.

خامساً: العملة المزيفة والمزورة: لا شيء.

سادساً: إتلاف العملة :

قام قسم الإتلاف بمتابعه عمله المتعلق بتجهيز العملة القديمة والتي أصبحت غير صالحة للتداول، وذلك وفقا للوائح المنظمة لها، ولم يتم إتلاف أي مبلغ من العملة الورقية التالفة وغير الصالحة للتداول خلال الفترة موضوع التقرير، نظراً لتعطل آلات فرم العملة الورقية المعدَة لهذا الغرض .

سابعاً: المراجعة والمتابعة :

قام قسم المراجعة والمتابعة خلال الفترة موضوع التقرير بمراجعة سجلات إدارة الإصدار ومقارنتها بالإحصائيات النصف شهرية والربع سنوية التي تبين حركه الخزائن، ومراجعة محاضر جرد الخزائن الخاصة بالتسليم والاستلام بالخزائن الرئيسية والفرعية.

كما قام القسم بجرد مفاجئ للخزينة الفرعية وكذلك الخزينة الرئيسية وخزينة الذهب التجاري بطرابلس ومقارنتها بسجلات التخزين، والإشراف المباشر والمستمر داخل صالة عد العملة، وكذلك الإشراف أيضا على دفعات العملة الصادرة والواردة من وإلى المصارف التجارية في شباك الإصدار والإشراف المباشر على الشحنات الصادرة والواردة من وإلى إدارة الإصدار.

وعلى صعيد المدفوعات والتسويات فإن استراتيجية مصرف ليبيا المركزي تتمحور حول ثلاثة أهداف رئيسية وهى إدارة وتشغيل وتطوير نظم ووسائل الدفع الرئيسية SWIF ، ECC، ACH، RTGS وكذلك الإشراف على نظم وخدمات الدفع وأهمها الموزع الوطني والقيام بوضع اللوائح والمعايير لتقنينها وتنظيمها، وتحفيز سوق المدفوعات الليبي من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.

مؤشرات نظام المدفوعات:

مقاصة الصكوك الإلكترونية :

" القيم بالمليون دينار"

السنة	عدد العمليات المقبولة	قيمة العمليات المقبولة	عدد الفروع
2018	2,825,922	40,923.8	486
2019	3,828,132	62,254.4	538
2020	2,690,958	49,832.5	550

مؤشرات الدفع الإلكتروني من خلال الموزع الوطني:

" القيم بالدينار"

السنة	بطاقات نشطة	عدد أجهزة نقاط البيع	عدد الحركات على نقاط البيع	قيم الحركات
2018	490,286	5,864	11,476,371	1,840,048,610
2019	525,407	8,994	12,978,690	2,003,507,336
2020	537,210	12,448	15,748,817	2,113,455,118

التوزيع الجغرافي لنقاط البيع:

السنة	المنطقة الغربية	المنطقة الشرقية	المنطقة الجنوبية	المجموع
2018	5,068	631	165	5,864
2019	7,999	674	321	8,994
2020	11,183	720	585	12,488

مؤشرات الدفع الإلكتروني من خلال شركات القطاع الخاص:

السنة		2018	2019	2020
بطاقات أو محافظ صادرة عن المصارف	تداول	69,810	161,100	174,966
	تفاني	–	131	569
	المدار	88,595	98,643	128,499
	ميزا	–	–	83
عدد أجهزة نقاط البيع	تداول	2,392	4,194	4,778
	تفاني	–	5	21
	المدار	431	883	1,328
	ميزا	–	–	123
عدد الحركات على نقاط البيع	تداول	3,401,254	4,434,266	4,182,051
	تفاني	–	103	4,045
	المدار	1,654,970	939,517	776,138
	ميزا	–	–	103
قيم الحركات	تداول	289,666,676.300	363912,016.708	495,653,482.466
	تفاني	–	8,304.200	517,435.980
	المدار	186,072,039.500	83,250,962.259	71,625,795.619
	ميزا	–	–	33,174.000

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- **الميزانية المُجمّعة للمصـــارف التجارية**

شهدت الميزانية المُجمعة للمصارف في نهاية عام 2020 تطورات في مُجمل بنودها على جانبي الأصول والخصوم، ليبلغ إجمالي الأصول داخل الميزانية المُجمعة نحو 126,107.9 مليون دينار، مقابل 112,625.3 مليون دينار في نهاية عام 2019، بارتفاع قدره 13,482.6 مليون دينار، أي بمعدل 12.0.% وفيما يلي جدول يُلخّص البنود الرئيسية للميزانية المُجمعة للمصارف:

جدول رقم (40): الميزانية المُجمّعة للمصـــارف التجارية

"مليون دينار"

البند	2019	2020	مقدار التغير	معدل التغير %
الأصول :				
1- نقدية بالخزائن	**2,367.4**	**1,146.8**	**-1,220.6**	**-51.6**
- عملة محلية	2,355.1	1,128.9	-1,226.2	-52.1
- عملة أجنبية	12.3	17.9	5.6	45.4
2- حسابات المقاصة	**6,304.6**	**5,584.8**	**-719.8**	**-11.4**
- المقاصة بين المصارف	3,162.2	2,392.8	-769.4	-24.3
- المقاصة بين الفروع	3,142.4	3,192.0	49.6	1.6
3- الودائع لدى المصارف الأخرى	**77,424.9**	**89,836.6**	**12,411.7**	**16.0**
أ- الودائع لدى المصرف المركزي	**69,475.9**	**85,363.2**	**15,887.3**	**22.9**
- ودائع تحت الطلب	53,629.1	68,245.0	14,615.9	27.3
- شهادات الإيداع	15,846.8	17,118.2	1,271.4	8.0
ب- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	**1,750.0**	**1,262.5**	**-487.5**	**-27.9**
- ودائع تحت الطلب	1,750.0	1,245.1	-504.9	-28.9
- ودائع زمنية	0.0	17.4	17.4	-
ج- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	**821.4**	**523.4**	**-298.0**	**-36.3**
- ودائع تحت الطلب	821.4	523.4	-298.0	-36.3
- ودائع زمنية	0.0	0.0	0.0	-
د- الودائع لدى المصارف بالخارج	**5,377.6**	**2,687.6**	**-2,690.0**	**-50.0**
- ودائع تحت الطلب	3,984.1	2,255.6	-1,728.5	-43.4
- ودائع زمنية	1,393.5	432.0	-961.5	-69.0
4- الاستثمارات	**1,957.5**	**4,256.6**	**2,299.1**	**117.5**
5- القروض والتسهيلات	**16,912.7**	**16,996.9**	**84.2**	**0.5**
- السلفيات والسحب على المكشوف	5,275.4	4,495.7	-779.7	-14.8
- السلف الاجتماعية (تشمل قروض المرابحة للأفراد)	3,125.5	3,036.5	-89.0	-2.8
- قروض الأنشطة الاقتصادية الأخرى	8,511.8	9,464.7	952.9	11.2
6- الأصول الثابتة	**1,786.7**	**1,986.8**	**200.1**	**11.2**
7- الأصول الأخرى	**5,871.5**	**6,299.4**	**427.9**	**7.3**
إجمالي الأصول	**112,625.3**	**126,107.9**	**13,482.6**	**12.0**
الحسابات المقابلة	34,091.2	28,611.1	-5,480.1	-16.1
الإجمالي الكلي للأصول	**146,716.6**	**154,719.0**	**8,002.4**	**5.5**

"مليون دينار"

البند	2019	2020	مقدار التغير	معدل التغير %
الخصوم				
1- ودائع الغير لدى المصارف	**88,954.0**	**102,194.2**	**13,240.2**	**14.9**
- الودائع تحت الطلب	72,447.2	86,736.7	14,289.5	19.7
- الودائع الزمنية	2,154.6	2,134.3	-20.3	-0.9
- الودائع الإدخارية	452.3	437.6	-14.7	-3.2
- أوامر الدفع	5,472.4	5,793.9	321.5	5.9
- التأمينات النقدية	8,427.6	7,091.6	-1,336.0	-15.9
2- الاقتراض من المصارف والجهات الأخرى	**35.9**	**35.2**	**-0.7**	**-1.9**
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	**113.1**	**220.4**	**107.3**	**94.8**
4- حقوق الملكية	**6,976.8**	**6,846.3**	**-130.5**	**-1.9**
- رأس المال المدفوع	4,282.9	4,508.0	225.1	5.3
- الاحتياطي القانوني	527.7	663.5	135.8	25.7
- احتياطيات غير مخصصة	53.1	50.3	-2.8	-5.3
- أرباح العام	867.6	608.7	-258.9	-29.8
- الأرباح المرحّلة والقابلة للتوزيع	1,245.5	1,015.9	-229.6	-18.4
5- المخصصات	**5,527.2**	**5,587.2**	**60.0**	**1.1**
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	**11,018.4**	**11,224.6**	**206.2**	**1.9**
إجمالي الخصوم	**112,625.3**	**126,107.9**	**13,482.6**	**12.0**
الحسابات المقابلة	34,091.2	28,611.1	-5,480.1	-16.1
الإجمالي الكلي للخصوم	**146,716.6**	**154,719.0**	**8,002.4**	**5.5**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- هيكل البنود المكونة للأصول في الميزانية المُجمّعة للمصـارف:

تُعدّ ودائع وأرصدة المصارف لدى المصرف المركزي، بما فيها الاحتياطي الإلزامي المطلوب، المكوّن الرئيسي لأصول القطاع المصرفي، حيث تغطي نحو 67.7% من إجمالي الأصول في نهاية عام 2020. في حين انخفضت حصة بند القروض والتسهيلات الائتمانية في هيكل الموجودات، لتسجّل نحو 13.5% من الإجمالي، مقارنة بـ 15.0% في عام 2019. والجدول التالي يوضح هيكل البنود المكوّنة للأصول:

جدول رقم (41): هيكل البنود المكونة للأصول

"نسبة مئوية"

البند	2019	2020
الأصول :		
1- نقدية بالخزائن	2.1%	0.9%
2- حسابات المقاصة	5.6%	4.4%
3- الودائع لدى المصرف المركزي	61.7%	67.7%
4- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	1.6%	1.0%
5- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	0.7%	0.4%
6- الودائع لدى المصارف بالخارج	4.8%	2.1%
7- الاستثمارات	1.7%	3.4%
8- القروض والتسهيلات	15.0%	13.5%
9- الأصول الثابتة	1.6%	1.6%
10- الأصول الأخرى	5.2%	5.0%

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

-هيكل البنود المكونة للخصوم في الميزانية المُجمَعة للمصـــارف:

بتحليل هيكل البنود المكونة للخصوم بالميزانية المُجمَعة للمصـــارف في عام 2020 فإن ودائع الغير لدى المصارف (ودائع العملاء) تمثل المصدر الرئيسي للتمويل مشكلة ما نسبته 81.0% من إجمالي مصادر أموال المصارف، مقارنة بنحو 79.0% في نهاية عام 2019 ، فيما شكلت حقوق الملكية نحو 5.4% من إجمالي مصادر أموال المصـــارف في عام 2020 ، مقابل نسبة 6.2% في عام 2019 ، والجدول التالي يوضح هيكل البنود المكونة للخصوم بالمصارف .

جدول رقم (42) : هيكل البنود المكونة للخصوم

"نسبة مئوية"

البند	2019	2020
الخصوم		
1- ودائع الغير لدى المصارف	79.0%	81.0%
2- الاقتراض من المصرف المركزي	0.0%	0.0%
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	0.1%	0.2%
4- حقوق الملكية	6.2%	5.4%
5- المخصصات	4.9%	4.4%
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	9.8%	8.9%

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

تحليل لأهم البنود المكونة للميزانية المُجمّعة للمصـــارف

- جانب الأصول

1- النقدية :

أ- النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة :

انخفض رصيد النقدية بخزائن المصارف وحسابات المقاصة بمقدار 1,940.4مليون دينار أي بمعدل 22.4%، لتصل إلى 6,731.6 مليون دينار في نهاية عام 2020، مقابل 8,672.0 مليون دينار في نهاية عام 2019، بسبب انخفاض رصيد النقدية بخزائن المصارف بمقدار 1,220.6 مليون دينار في نهاية عام 2020 مقارنة بعام 2019، فيما انخفض أيضاً رصيد بند حسابات المقاصة بمقدار719.8 مليون دينار في نهاية عام 2020 مقارنة بعام 2019 ، والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (43) : النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة

" مليون دينار"

البيان	2019	2020	مقدار التغير	معدل التغير%
النقدية بالخزائن :	**2,367.4**	**1,146.8**	**-1,220.6**	**-51.6**
عملة محلية	2,355.1	1,128.9	-1,226.2	-52.1
عملة أجنبية	12.3	17.9	5.6	45.4
إجمالي حسابات المقاصة	**6,304.6**	**5,584.8**	**-719.8**	**-11.4**
المقاصة بين المصارف	3,162.2	2,392.8	-769.4	-24.3
المقاصة بين الفروع	3,142.4	3,192.0	49.6	1.6
الإجمالي	**8,672.0**	**6,731.6**	**-1,940.4**	**-22.4**

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

ب-الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى:

بلغ رصيد ودائع وأرصدة المصـارف لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى ولدى المصارف الخارجية نحو 89,836.6 مليون دينار في نهاية عام 2020، مقابل 77,424.9 مليون دينار في نهاية عام 2019، مرتفعة بقيمة 12,411.7 مليون دينار، نتيجة لارتفاع الودائع تحت الطلب وشهادات الإيداع لدى المصرف المركزي بنحو 15,887.3 مليون دينار، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (44) : الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى

"مليون دينار"

البند	2019	2020	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع تحت الطلب لدى :	**60,184.6**	**72,269.0**	**12,084.4**	**20.1**
المصرف المركزي	53,629.1	68,245.0	14,615.9	27.3
المصارف المحلية	1,750.0	1,245.1	-504.9	-28.9
المصرف الليبي الخارجي	821.4	523.4	-298.0	-36.3
لدى المراسلين بالخارج	3,984.1	2,255.6	-1,728.5	-43.4
ودائع زمنية :	**17,240.3**	**17,567.6**	**327.3**	**1.9**
المصرف المركزي (شهادات الإيداع)	15,846.8	17,118.2	1,271.4	8.0
المصارف المحلية	0.0	17.4	17.4	-
المصرف الليبي الخارجي	0.0	0.0	0.0	-
لدى المراسلين بالخارج	1,393.5	432.0	-961.5	-69.0
الإجمالي	**77,424.9**	**89,836.6**	**12,411.7**	**16.0**

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

2- الاستثمارات :

سجل إجمالي رصيد الاستثمارات نهاية عام 2020 نحو 4,256.6 مليون دينار، مقابل 1,957.5 مليون دينار في نهاية عام 2019، مرتفع بمقدار 2,299.1 مليون دينار هذا الارتفاع جاء نتيجة للزيادة في بند السندات وأذونات الخزانة والتي ارتفعت بمقدار 2,300.0 مليون دينار مقارنة بما كان عليه الرصيد في العام 2019، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (45) : بند الاستثمارات

" مليون دينار"

البيان	2019	2020	مقدار التغير	معدل التغير %
سندات وأذونات الخزانة	700.0	3,000.0	2,300.0	328.6
استثمارات في الشركات العامة	562.4	562.3	-0.1	0.0
استثمارات في الشركات الخاصة المساهمة	640.2	599.5	-40.7	-6.4
استثمارات أخرى	54.9	94.9	40.0	72.8
الإجمالي	**1,957.5**	**4,256.6**	**2,299.1**	**117.5**

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

3- القروض والتسهيلات الائتمانية :

ارتفع إجمالي رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف بشكل طفيف، من 16,912.7 مليون دينار في نهاية عام 2019 إلى 16,996.9 مليون دينار في نهاية عام 2020، أي بمعدل 0.5%. وقد شكّلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة ما نسبته 16.6% من إجمالي الخصوم الإيداعية، كما شكّلت من إجمالي الأصول ما نسبته 13.5.% وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2020 ما قيمته 11,078.7 مليون دينار، وما نسبته 65.2% من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 34.8% والتي بلغت قيمتها نحو 5,918.2 مليون دينار .

جدول رقم (46) : رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف

" مليون دينار "

البند	2019	2020	مقدار التغير	معدل التغير %
سلفيات والسحب على المكشوف	5,275.4	4,495.7	-779.7	-14.8
قروض المرابحة للأفراد *	3,125.5	3,036.5	-89.0	-2.8
القروض الأخرى	8,511.8	9,464.7	952.9	11.2
إجمالي القروض والتسهيلات	**16,912.7**	**16,996.9**	**84.2**	**0.5**
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,503.6	3,549.3	45.7	1.3
صافي القروض والتسهيلات	**13,409.1**	**13,447.6**	**38.5**	**0.3**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي
المصدر: (*) يشمل رصيد السلف الاجتماعية

جدول رقم (47) : توزيع القروض الممنوحة من المصـــارف حسب القطاع (خاص وعام)

" مليون دينار "

البند	2019	2020	مقدار التغير	معدل التغير %
القروض الممنوحة للقطاع العام	6,057.0	5,918.2	-138.8	-2.3
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	10,855.8	11,078.7	222.9	2.1
الإجمالي	**16,912.7**	**16,996.9**	**84.2**	**0.5**

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

- **جانب الخصوم**

1- ودائع العملاء لدى المصـــارف :

ارتفعت ودائع العملاء (الخصوم الإيداعية) لدى المصارف بشكل ملحوظ بمقدار 13,240.2 مليون دينار من 88,954.0 مليون دينار في نهاية عام 2019، إلى 102,194.2 مليون دينار في نهاية عام 2020، أي بمعدل بلغ 14.9%،بسبب الارتفاع في الودائع تحت الطلب .

وقد شكلت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع ما نسبته 90.5% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل والتأمينات النقدية نسبة 9.0% من إجمالي الودائع، بينما شكلت ودائع الادخار نسبة 0.5% فقط من إجمالي الودائع.

جدول رقم (48) : ودائع العملاء (الخصوم الإيداعية)

" مليون دينار "

البند	2019	2020	مقدار التغير	معدل التغير %
الودائع تحت الطلب	72,447.2	86,736.7	14,289.5	19.7
الودائع الزمنية	2,154.6	2,134.3	-20.3	-0.9
الودائع الادخارية	452.3	437.6	-14.7	-3.2
أوامر الدفع	5,472.4	5,793.9	321.5	5.9
التأمينات النقدية	8,427.6	7,091.6	-1,336.0	-15.9
الإجمالي	**88,954.0**	**102,194.2**	**13,240.2**	**14.9**

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

- **الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع:** ارتفعت الودائع تحت الطلب بشكل ملحوظ في نهاية عام 2020 بمقدار 14,289.5 مليون دينار لتسجل 86,736.7 مليون دينار مقارنة بـ 72,447.2 مليون دينار في عام 2019 ، وكذلك أرتفع بند أوامر الدفع بمقدار 321.5 مليون دينار مقارنة بما كان عليه في العام 2019.

-**الودائع لأجل والتأمينات النقدية:** انخفض بند الودائع الزمنية في نهاية عام 2020 بمقدار 20.3 مليون دينار لتسجل 2,134.3 مليون دينار مقابل 2,154.6 مليون دينار في عام 2019. في حين انخفضت التأمينات النقدية بشكل كبير وبمقدار 1,336.0 مليون دينار، لتسجل 7,091.6 مليون دينار في نهاية عام 2020مقابل 8,427.6 مليون دينار في عام 2019. وتجدر الإشارة إلى أن معظم التأمينات النقدية هي مقابل الاعتمادات المستندية.

- **الودائع الادخارية:** انخفض رصيد الودائع الادخارية في نهاية عام 2020 بمقدار 7.14 مليون دينار لتسجل 437.6 مليون دينار مقابل 452.3 مليون دينار في نهاية عام 2019.

وفيما يتعلق بتوزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (خاص، عام وحكومة):
فقد انخفضت ودائع القطاع العام والحكومي في نهاية عام 2020 بمقدار 722.3 مليون دينار لتصل إلى 41,620.7 مليون دينار، منها 12,093.5 مليون دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق الضمان الاجتماعي، صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والاستثمار، مقابل 42,343.0 مليون دينار كودائع للقطاع العام والحكومي في نهاية عام 2019.

أما فيما يتعلق بودائع القطاع الخاص لدى المصارف فقد ارتفعت بشكل كبير في نهاية عام 2020 بمقدار 13,962.5 مليون دينار وبنسبة 30.0% لتسجل نحو 60,573.5 مليون دينار مقارنة بنحو 46,611.0 مليون دينار عما كانت عليه في نهاية عام 2019 .

جدول رقم (49) : توزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع
(خاص، عام وحكومة)

"مليون دينار"

البند	2019	2020	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع الحكومة والقطاع العام	**42,343.0**	**41,620.7**	**-722.3**	**-1.7**
- ودائع حكومية	11,694.6	12,093.5	398.9	3.4
- ودائع القطاع العام	30,648.5	29,527.2	-1,121.3	-3.7
ودائع القطاع الخاص	**46,611.0**	**60,573.5**	**13,962.5**	**30.0**
- الأفراد	27,402.6	38,908.5	11,505.9	42.0
- الشركات والمؤسسات	19,208.4	21,665.0	2,456.6	12.8
الإجمالي	**88,954.0**	**102,194.2**	**13,240.2**	**14.9**

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

- 2 **الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج:**

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 220.4 مليون دينار في نهاية عام 2020، مرتفعة عما كانت عليه في نهاية عام 2019، وهذه الحسابات المكشوفة لدى المصارف بالخارج ناتجة فقط عن تأخر بعض المصارف في تسوية حساباتها مع المصارف المراسلة .

جدول رقم (50) : حسابات رأس المال

"مليون دينار"

البيان	2019	2020	مقدار التغير	معدل التغير%
الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج	113.1	220.4	107.3	94.8

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

3- حقوق الملكية:

انخفض رصيد حقوق الملكية في المصارف من 6,976.8 مليون دينار في نهاية عام 2019، ليصل إلى 6,846.3 مليون دينار في نهاية عام 2020، ، حيث سجلت أرباح المصـــارف قبل خصم المخصصات والضرائب خلال عام 2020 انخفاضاً بمعدل 258.9% لتسجل إلى 608.7 مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه خلال عام 2019 والبالغة نحو 867.6 مليون دينار، والجدول التالي يوضح تفاصيل بند حسابات رأس المال بالمصارف:

جدول رقم (51) : حسابات رأس المال

"مليون دينار"

البيان	2019	2020	مقدار التغير	معدل التغير%
رأس المال المدفوع	4,282.9	4,508.0	225.1	5.3
الاحتياطي القانوني	527.7	663.5	135.8	25.7
احتياطيات غير مخصصة	53.1	50.3	-2.8	-5.3
أرباح العام	867.6	608.7	-258.9	-29.8
الأرباح المرحلة والأرباح القابلة للتوزيع	1,245.5	1,015.9	-229.6	-18.4
الإجمالي	**6,976.8**	**6,846.3**	**-130.5**	**-1.9**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3- المخصصات:

سجل رصيد المخصصات ارتفاعاً بمقدار 60.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 ليصل إلى 5,587.2 مليون دينار، مقابل 5,527.2 مليون دينار في نهاية عام 2019، وتركزت الزيادة في بندي مخصص استهلاك الأصول الثابتة ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (52): المخصصـــــات

"مليون دينار"

البند	2019	2020	مقدار التغير	معدل التغير %
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,503.6	3,549.3	45.7	1.3
مخصص استهلاك الأصول الثابتة	795.3	862.3	67.0	8.4
مخصصات عامة	1,225.5	1,171.2	-54.3	-4.4
مخصص تقييم أسعار الصرف	2.76	4.4	1.6	59.1
الإجمالي	**5,527.2**	**5,587.2**	**60.0**	**1.1**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- **المصرف الليبي الخارجي**

تشير بيانات المركز المالي للمصرف الليبي الخارجي نهاية عام 2020، إلى انخفاض إجمالي الأصول داخل الميزانية بنحو 94.1 مليون دولار ليصل إلى 17,621.0 مليون دولار، مقابل 17,715.1 مليون دولار في نهاية عام 2019، أي بمعدل 0.5%، وفيما يلي جدول يلخص البنود الرئيسية للميزانية :

أولاً : جانب الأصول

1- نقدية وأرصدة لدى الغير:

انخفض رصيد النقدية والأرصدة لدى المصارف في مُجمله بمعدل 1.6% وبمبلغ 215.0 مليون دولار، ليصل رصيده إلى 13,003.7 مليون دولار في نهاية عام 2020 ، مقابل 13,218.7 مليون دولار في نهاية عام 2019، و الجدول التالي يوضح أهم التطورات التي حصلت في النقدية الأرصدة وودائع لأجل لدى الغير.

جدول رقم (53): نقدية وأرصدة لدى الغير

" مليون دولار "

البيان	2019	2020	معدل التغير %
نقدية بالخزينة	3.9	4.6	17.9
أرصدة لدى المصارف :			
- حسابات جارية – مصرف ليبيا	563.6	604.4	7.2
- حسابات جارية لدى المصارف	3,455.7	4,128.7	19.5
- ودائع لأجل لدى المصارف	8,981.2	8,032.1	-10.6
- شهادات الإيداع	214.3	233.9	9.1
المجموع	**13,218.7**	**13,003.7**	**-1.6**

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

2- محافظ استثمارية مالية تدار بمعرفة الغير:

يمثل هذا البند أرصدة المبالغ التي يستثمرها المصرف في محافظ استثمارية خارجية تدار من قبل مصارف ومؤسسات استثمارية دولية، حيث يتم استثمار أموال المحفظة في أدوات مالية عالية الجودة، وبلغ رصيد هذا البند 281.5 مليون دولار في نهاية عام 2020 ، مقابل مبلغ 253.1 مليون دولار في نهاية عام 2019.

2- التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير :

بلغ رصيد هذا البند 1,297.6 مليون دولار في نهاية عام 2020، مقابل 1,154.2 مليون دولار في نهاية عام 2019 مسجلاً بذلك معدل ارتفاع بلغ نسبته 12.4% وبمقدار 143.4 مليون دولار. وفيما يلي جدول يُبين أرصدة التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف:

جدول رقم (54): التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير

" مليون دولار "

البيان	2019	2020	معدل التغير (%)
حسابات جارية مدينة	512.0	743.2	45.2
قروض محلية	98.5	103.3	4.9
قروض دولية	425.3	441.9	3.9
قروض دعم لمؤسسات مستثمر فيها	354.4	241.8	-31.8
قروض وسلف للموظفين	12.9	.128	-0.8
إجمالي القروض والتسهيلات	**1,403.1**	**1,543.0**	**10.0**
يخصم : المخصص الخاص للقروض والتسهيلات	248.9	245.3	-1.4
صافي القروض والتسهيلات	**1,154.2**	**1,297.6**	**12.4**

المصدر : المصرف الليبي الخارجي

استثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي :

بلغ رصيد هذا البند بعد خصم المخصصات وفروقات التقييم مبلغ 554.0 مليون دولار في نهاية عام 2020 ، مقابل 582.9 مليون دولار في نهاية عام 2019 بانخفاض قدره 28.9 مليون دولار، حيث تركز معظم الانخفاض في الاستثمارات المالية في السندات ليصل صافي رصيدها إلى 192.0 مليون دولار في نهاية عام 2020 . والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (55): استثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي

"مليون دينار"

البيان	2019	2020	معدل التغير (%)
صافي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (الأسهم)	360.3	362.0	0.5
صافي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (السندات)	222.6	192.0	-13.7
الإجمالي	**582.9**	**554.0**	**-5.0**

المصدر : المصرف الليبي الخارجي

3- الاستثمارات الأخرى:

يمثل هذ البند كل من الاستثمارات العقارية، الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة، حيث شهد هذا البند في نهاية العام 2020 التطورات التالية :

- رصيد بند الاستثمارات العقارية مبلغ 27.6 مليون دولار كما هو عليه في عام 2019.
- بلغ رصيد بند الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق مبلغ 23.1 مليون دولار في نهاية عام 2020 مقابل 30.2 مليون دولار في نهاية عام 2019 أي بانخفاض وقدره 7.1 مليون دولار .
- بلغ رصيد بند الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة 2,172.4 مليون دولار في نهاية عام 2020، مقابل 2,034.6 مليون دولار، بارتفاع مقداره نحو 137.8 مليون دولار.

4- أرصدة مدينة وأصول أخرى :

بلغ رصيد هذا البند قبل خصم المخصصات 441.3 مليون دولار في نهاية عام 2020، مقابل 559.1 مليون دولار في نهاية عام 2019، أي بانخفاض قدره 117.7 مليون دولار، والجدول التالي يوضح الأرصدة المدينة والأصول الأخرى.

جدول رقم (56): أرصدة مدينة وأصول أخرى

" مليون دولار "

البيان	2019	2020	معدل التغير (%)
مصاريف مدفوعة مقدماً	0.25	0.29	16.0
إيرادات فوائد مستحقة	42.3	27.2	-35.7
أرصدة مدينة متنوعة	516.0	413.3	-19.9
أصول ثابتة بالطريق	0.52	0.54	3.8
الإجمالي	**559.1**	**441.3**	**-21.1**

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

5- الأصول الثابتة :

بلغ رصيد صافي الأصول الثابتة في نهاية عام 2020 بعد خصم المخصصات 10.0 مليون دولار مقابل 10.2 مليون دولار في نهاية عام 2019.

ثانياً : الخصوم

1- ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي:

بلغ رصيد ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي 2,648.9 مليون دولار في نهاية عام 2020 ، مقابل 5,088.1 مليون دولار في نهاية عام 2019، أي بانخفاض قدره 2,439.2 مليون دولار أي بنسبة 47.9%، نتيجة لانخفاض ودائع المصرف المركزي، وفيما يلي بيان بالأرصدة المودعة لدى المصرف كما هي موضحة بالجدول التالي :

جدول رقم (57): ودائع المصارف لدى المصرف الليبي

" مليون دولار "

البيان	2019	2020	معدل التغير (%)
مصرف ليبيا المركزي	**4,595.1**	**2,285.4**	**-50.3**
- حسابات جارية	479.0	253.7	-47.0
- ودائع لأجل	4,116.1	2,031.7	-50.6
أرصدة للمصارف الأخرى	**493.0**	**363.5**	**-26.3**
- حسابات جارية	482.1	358.9	-25.6
- ودائع لأجل	10.9	4.6	-57.8
الإجمالي	**5,088.1**	**2,648.9**	**-47.9**

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

2- ودائع العملاء :

ارتفع رصيد هذا البند بمقدار 2,235.6 مليون دولار، وبنسبة 30.1% ليصل رصيده إلى 9,668.5 مليون دولار في نهاية عام 2020، مقابل 7,432.9 مليون دولار في نهاية عام 2019، حيث تركز هذا الارتفاع في بند ودائع تحت الطلب. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (58):ودائع تحت الطلب

" مليون دولار "

البيان	2019	2020	معدل التغير (%)
ودائع تحت الطلب	5,906.8	7,852.7	32.9
ودائع لأجل	1,417.9	1,705.4	20.3
ودائع مجمدة	107.3	109.4	2.0
الحسابات الجارية غير المتحركة	1.0	1.1	10.0
الإجمالي	**7,432.9**	**9,668.5**	**30.1**

المصدر : المصرف الليبي الخارجي

1- التأمينات النقدية :

انخفض رصيد بند التأمينات النقدية بمقدار 24.2 مليون دولار ليصل إلى 495.1 مليون دولار في نهاية عام 2020، مقابل 519.3 مليون دولار في نهاية عام 2019. والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (59): التأمينات النقدية

" مليون دولار "

البيان	2019	2020	معدل التغير (%)
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	250.4	225.7	-9.9
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة	268.9	269.4	0.2
الإجمالي	**519.3**	**495.1**	**-4.7**

المصدر : المصرف الليبي الخارجي

2_ أرصدة دائنة والتزامات أخرى :

بلغ رصيد هذا البند 229.5 مليون دولار في نهاية عام 2020 مقابل 207.6 مليون دولار في نهاية عام 2019، مسجلاً بذلك ارتفاعاً وقدره 21.9 مليون دولار وما نسبته 10.5% .

جدول رقم (60): أرصدة دائنة والتزامات أخرى

" مليون دولار "

البيان	2019	2020	معدل التغير (%)
مصاريف وفوائد مستحقة	17.1	13.8	-19.3
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	190.5	215.7	13.2
الإجمالي	**207.6**	**229.5**	**10.5**

المصدر : المصرف الليبي الخارجي

2- مخصصات أخرى:

بلغ رصيد المخصصات الأخرى 244.4 مليون دولار في نهاية عام 2020 مقابل 157.8 مليون دولار في نهاية عام 2019 .

3- حقوق المساهمين وأرباح العام:

- **رأس المال المكتتب فيه والمدفوع :** حدد رأس مال المصرف المكتتب فيه والمدفوع بمبلغ 3.0 مليار دولار أمريكي ، مقسم إلى (30,000,000) سهم اسمي، قيمة كل منها 100.0 دولار مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي.
- **الاحتياطيات:** سجل رصيد الاحتياطي القانوني نحو 524.6 مليون دولار ، فيما سجل رصيد احتياطي الطوارئ ورصيد الاحتياطي العام نحو 282.7 مليون دولار و 661.7 مليون دولار على التوالي في نهاية عام 2020 .
- حقق المصرف الليبي الخارجي خلال عام 2019 أرباحاً قدرها 47.5 مليون مقابل 66.8 مليون دولار خلال عام 2019.
- **الالتزامات العرضية والارتباطات الرأسمالية**

بلغ رصيد هذا البند 2,675.2 مليون دولار في نهاية عام 2020، مقابل 3,608.2 مليون دولار في نهاية عام 2019.

الجدول رقم (61) المركز المالي للمصرف الليبي الخارجي

"مليون دولار"

البند	2019	2020	مقدار التغير	نسبة التغير %
الأصول :				
نقدية وأرصدة لدى المصارف	13,218.7	12,992.1	-226.6	-1.7
محافظ استثمارية	253.1	263.7	10.6	4.2
تسهيلات وقروض (بالصافي)	1,154.2	1,297.7	143.5	12.4
استثمارات مالية متاحة للبيع (بالصافي)	582.9	554.0	-28.9	-5.0
استثمارات محتفظ بها للاستحقاق	30.2	23.1	-7.1	-23.5
استثمارات عقارية	27.6	27.6	0.0	0.0
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي)	2,034.6	2,172.4	137.8	6.8
أرصدة مدينة وأصول أخرى (بالصافي)	403.5	280.4	-123.1	-30.5
أصول ثابتة (بالصافي)	10.2	10.0	-0.2	-2.0
مجموع الأصول	**17,715.1**	**17,621.0**	**-94.1**	**-0.5**
الالتزامات				
ودائع المصارف	5,088.1	2,648.9	-2,439.2	-47.9
ودائع الزبائن	7,432.9	9,668.5	2,235.6	30.1
قروض محافظ استثمارية مدارة من قبل الغير	21.5	23.5	2.0	9.3
التأمينات النقدية	519.3	495.1	-24.2	-4.7
أرصدة دائنة والتزامات أخرى	207.6	229.6	22.0	10.6
مخصصات أخرى	157.8	244.4	86.6	54.9
الضرائب	-	-	-	-
مجموع الإلتزامات	**13,427.2**	**13,310.0**	**-117.2**	**-0.9**
حقوق المساهمين				
رأس المال المكتتب به والمدفوع	3,000.0	3,000.0	0.0	0.0
الاحتياطي القانوني	353.7	524.6	170.9	48.3
احتياطي الطوارئ	140.0	282.7	142.7	101.9
الاحتياطي العام	320.8	661.7	340.9	106.3
أرباح مرحلة	0.5	-254.4	-254.9	-50,980.0
أرباح محتجزة	406.1	48.9	-357.2	-88.0
مجموع حقوق المساهمين	**4,221.1**	**4,263.5**	**42.4**	**1.0**
أرباح العام	66.8	47.5	-19.3	-28.9
مجموع حقوق المساهمين وأرباح العام	**4,287.9**	**4,311.0**	**23.1**	**0.5**
مجموع الخصوم	**17,715.1**	**17,621.0**	**-94.1**	**-0.5**
التزامات عرضية وارتباطات	3,608.2	2,675.2	-933.0	-25.9

المصدر : المصرف الليبي الخارجي

التقرير ،،،

مصرف ليبيا المركزي

CENTRAL BANK OF LIBYA

www.cbl.gov.ly